مسالك التوجيه النحوي
عند الفارقي في "الإفصاح"

أستاذ دكتور

علاء إسماعيل الحمزاوي

قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة المنيا

مقدمـة

هذا البحث يدور في فلك كتاب " **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** " للفارقي [1]، وهو يتناول المسالك التي سلكها المؤلف للوقوف على التوجيه النحوي الصحيح لجملة من الأبيات ملغزة في الإعراب، بلغ عددها ثمانية وخمسين ومائتي بيت، والفضل في اختياره يُنسَب لأستاذي د.فاروق مهني؛ إذ دار بيننا نقاش حول براعة الفارقي ومهارته في تحليله لأبيات تبدو غامضة ملبسة إعرابا ومعنًى؛ لأن قائلها ألغز إعرابها، ودفن في غامض الصنعة صوابها، فكانت ظواهرها فاسدة قبيحة، وبواطنها جيدة صحيحة؛ فاستقر الأمر . بتأييد من أستاذي . على هذا الموضوع، وهو محاولة لاستنباط المسالك التي نرى أن الفارقي قد سلكها في الوصول إلى التوجيه النحوي الصحيح لتلك الأبيات التي رصدها في "الإفصاح"، وهذه المحاولة تمثل وجهة نظر الباحث، وهي قابلة للنقاش مع التخالف أو التوافق من الآخرين.

ولن نقف عند جميع الأبيات بالتحليل، وإنما سنقف عند جملة منها تسمح بالكشف والإبانة عن منهج الفارقي في توجيهه النحوي لجميع الأبيات، مع مراعاة التنوع في الأبيات، فالنماذج التي نذكرها تحت مسلك ما لا نكرر شيئا منها تحت مسلك آخر رغم تعدد المسالك في توجيه البيت، وهذا يعني أن النماذج التي نذكرها لكل مسلك كثيرة، غير أن بعضها مذكور تحت المسلك نفسه، وبعضها الآخر مذكور تحت مسالك أخرى.

وفي نهاية كلمتي هذه أود الإشارة إلى أني لن أقوم بتوثيق الأبيات؛ فذلك عمل قام به محقق الكتاب، لكني أحب أن أقف وقفة موجزة عند أمرين ذوي صلة بالموضوع: أحدهما: الألغاز اللغوية في التراث العربي، والآخر: مفهوم التوجيه النحوي ومسالكه.

---

[1] هو العالم اللغوي الأديب أبو نصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي ت 487هـ ، للمزيد انظر: مقدمة كتاب الإفصاح 5 : 17 تحقيق سعيد الأفغاني ط.ثالثة بيروت 1980

الألغاز اللغوية في التراث

اللغز لغةً جحر الضب . أو اليربوع . وهو حيوان ذكي يضلل أعداءه، فيحفر في كل جانب من جحره طريقا، فإذا طلبه البدوي بعصاه من جانب هرب من جانب آخر، ثم استعير اللفظ للمسائل المضللة أو المشكلة في اللغة، فكأن حيرة القارئ أمام الأوجه اللغوية المختلفة تشبه حيرة البدوي أمام أنفاق الضب المتعددة؛ ولذلك قيل: ألغز الكلام وألغز فيه: عمَّى مراده، وأضمره على خلاف ما أظهره[1].

وقد أولع العرب باللغز، وهو عندهم نوعان[2]: إلغاز في المعنى، كقول أحدهم:

أكلت النهار بنصف النهار وليلا أكلت بليل بهيم

فالقارئ يقف حائرا أمام غموض المعنى، إذ كيف يؤكل النهار والليل؟! ولكن الغموض يزول عندما يعلم أن النهار هو فرخ الكروان، والليل هو فرخ الحبارى [3]، وهذا النوع صار لا يعرف معناه إلا العلماء؛ لدلالة الألغاز على أحوال خاصة متعارفة من عيش الجاهليين وأهل البادية، فعبرت عن ذلك بما كان يألف العرب قديما من حياة حيوان وصفات متاع وأوضاع لغوية وبلاغية من استعارة وتورية ومجاز، ولم تنتقل إلى البيئات الحضرية، ونُسيت بمرور الزمن، فأصبحت غريبة على الناس، فأخذ بعض العلماء يجمعون ما استطاعوا من تلك الأبيات ويفسرونها، وقد جرى العرف بينهم

---

[1] للمزيد انظر: ابن منظور: لسان العرب مادة (لغز) ود.أحمد محمد الشيخ: كتب الألغاز والأحاجي اللغوية 17 : 26

[2] جعل السيوطي الفن الخامس من أشباهه للألغاز والأحاجي تحت عنوان (**الطراز في الألغاز**)، وبدأه بقوله: "اللغز النحوي قسمان: قسم يطلب به تفسير المعنى، وقسم يطلب به تفسير الإعراب"، والمعنى الذي يقصده السيوطي ليس المعنى الدلالي (المعجمي)، وإنما هو المعنى النحوي، كسؤال الحريري: ما العامل الذي يتصل آخره بأوله، ويعمل معكوسه مثل عمله؟ وتفسيره (يا) النداء، فإنه عامل النصب في المنادى، وهو حرفان متصلان، ومعكوسه (أي) وهو أيضا حرف نداء (الأشباه والنظائر 7/3) ومن هذا النوع كتاب "الأحاجي" للزمخشري.

[3] انظر: ابن هشام: ألغاز ابن هشام في النحو ص 59

على تسميتها (أبيات المعاني) أو (معاني الشعر) [1]، ومن الكتب التي أُلفت في هذا النوع "معاني الشعر" للأصمعي و"معاني الشعر" لابن قتيبة و"أبيات المعاني" لأحمد بن حاتم، ويدخل في ألغاز المعاني "الملاحن" لابن دريد.

أما النوع الثاني فهو إلغاز في الإعراب، إذ يفاجئك الملغز بنصب المجرور ورفع المنصوب ونصب المرفوع وغير ذلك، كقول أحدهم:

أقول لخالدًا يا عمرو لمّا علتنا بالسيوفُ المرهفاتُ

فيتعجب القارئ من نصب (خالدا) وحقه الجر باللام، ورفع السيوف وحقها الجر بالباء، ولكن العجب يزول إذا علم أن (لخالدا) مؤلفة من كلمتين: (لِ) وهو فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من (ولي يلي)، و(خالدا) مفعول به منصوب، و(السيوف) فاعل مرفوع، والباء حرف من (ناب) وهو الجمل المسنّ، لكن الكلمة فُصِلت فاتصلت الباء بـ(السيوف) للإلغاز، وأصل الكلام (علت نابي السيوف المرهفات)، وقد حذفت ياء المتكلم من (ناب) للإلغاز أيضا[2].

وقد عُني علماء العربية بهذا النوع من الألغاز مثلما عنوا بالنوع الآخر، وألف بعضهم فيه، وكان منهم الفارقي بكتابه "الإفصاح" وابن عدلان بكتابه "الانتخاب" وابن هشام بكتابه "الألغاز في النحو" وغيرهم.

ومن يقرأ كتاب "الإفصاح" يجد أن أكثر أبياته مدار الإشكال فيها على اللفظ والإعراب، فالفارقي في رسمه للأبيات يحير القارئ لدرجة العجب؛ فيرى ضبط الكلمات مخالفا للقواعد النحوية، ولا يتضح له المعنى المقصود، فإذا استمر في قراءته لتوجيه الفارقي للبيت زال الإشكال، فبطل العجب وعرف المعنى.

---

[1] انظر: سعيد الأفغاني: مقدمة الإفصاح 22

[2] انظر: الفارقي: الإفصاح 117 وابن عدلان: الانتخاب 23 وألغاز ابن هشام 28

مفهوم التوجيه النحوي

التوجيه النحوي هو تحديد وجهٍ ما للحكم، وهو نوعان: توجيه استدلالي وتوجيه تأويلي، والتوجيه الاستدلالي إما أن يعتمد على القياس، ويتضمن: حمل اللفظ على اللفظ وحمل اللفظ على المعنى والتعليل بالعلة والتعليل بالقاعدة، أو يعتمد على السماع فيكون التوجيه قولهم: "هكذا نطقت العرب"، ومن أمثلته خطاب العرب للرجل: "الصيف ضيعتِ اللبن" بكسر التاء ! فيقال في توجيهه: هكذا نطقته العرب؛ فهو مَثَل والأمثال لا تُغيّر [1].

أما التوجيه التأويلي فإن كان العنصر المراد تأويله ذا أصل قريب ظاهر بحيث لا يتطرق الذهن إلى إمكان رده إلى أصل غيره سُمّي التوجيه (ردّا)، وإن كان الأصل موهما يتطلب التحديد أو ممتنعا يتطلب التبرير لصونه عن الخطأ سُمي التوجيه (تخريجا)، وذكر السيوطي أن "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء آخر يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل؛ ومن ثم كان مردودا تأويلُ أبي علي (ليس الطيبُ إلا المسكُ) على أن فيها ضمير الشأن؛ لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم"[2].

وقد خلص د.تمام حسان إلى توجيه الموهِم لتحديده من مقولة ابن مالك: (وأول موهِما إذا ورد) [3]، كما خلص إلى توجيه الممتنع لتبريره من مقولة الفرزدق لابن إسحاق الحضرمي: (علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا) [1].

---

[1] انظر: العسكري: جمهرة الأمثال 11/1، 473 والسيوطى: المزهر 488/1 وانظر: د.تمام حسان: الأصول 231

[2] انظر: الاقتراح في علم أصول النحو 186

[3] انظر: د.تمام حسان: الأصول 232، وهذه العبارة وردت في قول ابن مالك في باب الإضافة: (ولا يضاف اسمٌ لما به اتحد معنًى وأوّل موهِمًا إذا ورد)، وفي باب (ظن وأخواتها) عبارة شبيهة بهذه العبارة (وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا في موهمٍ إلغاءَ ما تقدّما). انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 46/2 ، 48/3 ومعنى عبارة (أوّل موهِما إذا ورد) أنه إذا جاء من

وتوجيه الفارقي لمعظم الأبيات توجيه تأويلي؛ لأن تلك الأبيات ما بين موهمة تتطلب تحديدا وممتنعة تتطلب تبريرا؛ ومن هنا تعددت مسالك التوجيه عنده، فشملت: (الرسم الإملائي)، و(التحليل الصرفي)، (الصنعة الإعرابية)، و(الترتيب اللفظي)، و(التقدير والتأويل)، و(الحمل على المعنى)، و(التفسير الدلالي)، و(الوقف والابتداء)، و(الصنعة العروضية)، و(تعدد الروايات).

ونقصد بـ(**الصنعة الإعرابية**) القواعد النحوية التي تكشف عن مهارة الفارقي وبراعته في التوجيه الإعرابي الصحيح للنص الملغز في إعرابه المبهَم في معناه، فمن خلال هذه الصنعة يزول الإلغاز ويتضح المعنى، و(**الرسم الإملائي**) نعني به أن الإملاء الذي كتب به البيت هو الذي ألغزه، فأشكل على القارئ معرفة إعرابه ومعناه، وإعادة كتابته بشكل صحيح إملائيا يزيل الإلغاز، و(**الترتيب اللفظي**) نعني به أن كلمات البيت وضعت موضعا مخالفا لما يقتضيه النظام النحوي؛ فأدى ذلك إلى إشكاله، فيكون دور الفارقي إعادة ترتيب كلمات البيت ترتيبا صحيحا يكشف عن إشكاله ويزيل إبهامه للقارئ، ومثله مسلك (**الوقف والابتداء**)، فالوصل بين كلمات البيت يلغز إعرابه ويعجِم معناه، فيبيّن الفارقي أن ثمة وقفا على كلمة ما ، وأن ما بعدها مستأنف لا يتعلق إعرابه بما قبله، أما (**التحليل الصرفي**) فنعني به أن ثمة كلمات تصلح أن تكون أسماء وأفعالا وحروفا، والظاهر الذي يتبادر إلى القارئ هو غير المقصود منها، فيكون دور الفارقي الإشارة إلى مقصد الشاعر من الكلمة، وذلك من خلال التحليل الصرفي لها، و(**التقدير والتأويل**) نعني به أن فكّ الإلغاز لا يكون إلا بتقدير شيء محذوف أو بتأويل معنى لفظ ما ظاهره غير مقصود، أما (**التفسير الدلالي**) فنعني به أن سبب الإلغاز النحوي هو إشكال المعنى المعجمي على القارئ، فيكون عمل الفارقي توضيح المعنى المقصود من اللفظ الذي تسبب في إحداث ذلك

كلام العرب ما يوهم جواز أمر مخالف لنظام النحوي يجب تأويله، فمثلا منع النحاة إضافة الشيء إلى مرادفه وإلى صفته، ثم وجدوا في كلام العرب مثل قولهم (مسجد الجامع)، فأوّلوه إلى (مسجد المكان الجامع). انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 375/2

[1] انظر: د.تمام حسان: الأصول 232

الإلغاز، وأما (**الحمل على المعنى**) فنعني به أن حمل البيت على ظاهر اللفظ هو الذي ألغز إعرابه وأبهم معناه، فيكون دور الفارقي هو توجيه القارئ إلى الحمل على المعنى؛ حتى يزول إلغاز البيت، والمعنى نوعان: معنى نحوي ومعنى دلالي، ومقصودنا هنا هو المعنى النحوي، أما (**الصنعة العروضية**) فنعني بها قواعد الوزن والقافية، وهي بالنسبة للشاعر مقدمة على قواعد اللغة، فقد يضطر الشاعر إلى مخالفة قواعد اللغة من أجل استقامة الوزن العروضي، وقد اصطلح العلماء على تسمية هذه المخالفة بـ(الضرورة الشعرية)، ومن أمثلتها تسكين حرف أو حذف حرف أو صرف ممنوع أو قصر ممدود، وتلك المخالفة أدت إلى إشكال البيت، فيكون دور الفارقي التبيين بأن الشاعر خالف القاعدة من أجل الصنعة العروضية، وأما مسلك (**تعدد الروايات**) فنعني به أن بعض كلمات البيت لها أكثر من رواية إحداها تؤدي إلى الإلغاز النحوي، فيكون دور الفارقي الإشارة إلى ذلك.

وقد لحظت أثناء القراءة أن كثيرا من الأبيات اعتمد الفارقي في توجيهها على أكثر من مسلك، وسيترتب على ذلك أمران: أحدهما تكرار بعض الأبيات حسب عدد المسالك التي أسهمت في توجيه كل بيت، والآخر أننا إذا ضممنا الأبيات التي وردت تحت كل مسلك بعضها إلى بعض فسيكون العدد الإجمالي أكثر من عدد أبيات الكتاب الوارد سلفا، ولتوضيح ما لحظته من تعدد المسالك في توجيه بعض الأبيات الملغزة عند الفارقي نسوق مثالا ببيت الفرزدق الذي يقول فيه:

وما مثلُه في الناس إلا مملّكا أبو أمِّـهِ حيٌّ أبوه يقاربُه

ذكر الفارقي في توجيهه ثلاثة أوجه، مبتدئا كلامه بـ(التفسير الدلالي)، فقال: إن الفرزدق هنا يمدح إبراهيم بن هشام المخزومي، وكان أمير المدينة من قِبَل الخليفة هشام بن عبدالملك، وهو خال الخليفة، والوجه الأول: أن (ما) حرف نفي، و(مثله) ابتداء، والهاء ترجع إلى الممدوح، و(في الناس) متعلق بـ(مثله)، و(حيّ) الخبر، و(يقاربه) صفة لـ(حيّ)، و(إلا مملكا) استثناء مقدم، والمستثنى منه (حيّ يقاربه)، فلما قدّمه نصبه ألبتة لبطلان البدل، وترتيب البيت: (وما مثله في الناس حيّ يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه)، والهاء في (أمه) تعود إلى الخليفة وفي (أبوه) تعود إلى الممدوح،

والمعنى: (ليس في الدنيا حيّ يقارب هذا الممدوح إلا ابن أخته الخليفة)، فالشاعر فضّل الممدوح على الناس كلهم ما عدا الخليفة.

والوجه الثاني: أن يكون (مثله) اسم (ما) و(في الناس) الخبر، و(حي) صفة لـ(مثله) و(يقاربه) صفة لـ(حيّ)، (إلا مملك) بدل من (مثله)، و(أبو أمه) مبتدأ خبره (أبوه)، وقد فصل بين المبتدأ والخبر والوصف والموصوف بعضه ببعض.

والوجه الثالث: أن يكون (مثله) رفعا بالابتداء خبره (إلا مملك)، و(حيّ) صفة لـ(مثله) أو بدل منه، و(في الناس) و(يقاربه) صفتان لـ(حيّ)، و(أبو أمه) مبتدأ خبره (أبوه)، والمبتدأ والخبر صفة للملك.

وفي البيت أربع ضرورات: إحداها: تقديم الاستثناء، وحدّه أن يكون مؤخرا، والثانية: الفصل بين الصفة والموصوف بما ليس منهما، فالموصوف (حي) والصفة (يقاربه) والفاصل (أبوه)، والثالثة: الفصل بين المبتدأ والخبر بما ليس منهما، فالمبتدأ (أبو أمه) والخبر (أبوه)، والفاصل (حيّ)، والرابعة أن الشاعر تعسف فأتى بمثل هذه الألفاظ المتعسفة؛ ليدل على أن هذا الممدوح هو خال الخليفة[1].

من خلال هذا التحليل يتأكد لنا قولنا بأن الفارقي كثيرا ما اعتمد على عدة مسالك من أجل الوصول إلى التوجيه النحوي الصحيح الذي يزيل الإشكال والإبهام، فقد اعتمد هنا على أربعة مسالك: (التفسير الدلالي والصنعة الإعرابية والترتيب اللفظي والصنعة العروضية).

غير أن براعة الفارقي ومهارته الفائقة في التوجيه لا تمنعنا أن نختلف معه في بعض تحليله وتوجيهه، ولنأخذ مثالا قول الشاعر:

ورأيتُ عبدَ اللهِ يضربُ خالدٌ وأبا عميرةُ في المدينة يُضربُ

حيث ذكر في توجيهه أن (خالد) رفع؛ لأنه فاعل (يضرب)، والمفعول محذوف، والتقدير (رأيت عبدالله يضربه خالد)، فحذف الهاء اجتزاء بما هي عائدة إليه منها وهو يريدها؛ لأن (عبدالله) منصوب بـ(رأيت) فلا يقع عليه الضرب، و(أبا) فعل ماض من الإباء مثل (أتى)، و(في) متعلق بـ(يضرب)؛ لأن النية فيه التقديم، كأنه قال: (وأبى

---

[1] انظر: الإفصاح 84 : 87 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 20

عميرة أن يضرب في المدينة)، ثم قال الفارقي: "وهذا تفسير المعنى وإن لم يكن اللفظ عليه"[1].

فالفارقي علّل حذف الهاء بذكر عائدها وأنه منصوب بفعل آخر، وأنا أرى أن الحذف هنا أنتجته الصنعة العروضية [2]، وفي توجيهه للشطر الثاني كان ينبغي أن يشير إلى أن الفعل (أبى) كتب بالألف إلغازا، ومفعوله المصدر (أن يضرب)، وحذف الحرف ضرورة؛ لأن الصنعة النحوية تقتضيه، والصنعة العروضية تأباه، ولذلك نظائر في الشعر العربي كقول طرفة (أحضرَ الوغى) في بيته:

ألا أيهذا اللائمي أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذّات هل أنت مخلدي

فالتقدير (أن أحضرَ) بدليل أنه عطف عليه (أن أشهد) [3]، وعلى ذلك فالبنية العميقة في شاهد الفارقي تقتضي نصب الفعل بتقدير (أن)، لكنه رفع ضرورة من أجل القافية، وكان يحسن بالفارقي أن يشير إلى ذلك.

وسنبدأ في عرضنا للمسالك التي أشرنا إليها سلفا بـ(الرسم الإملائي)؛ إذ هو يتعلق بالحروف، ثم (التحليل الصرفي)؛ لأنه المسئول عن معالجة بنية الكلمة، ثم (الصنعة الإعرابية)؛ حيث مجالها التركيب، يعقبها (الترتيب اللفظي) ثم (التقدير والتأويل) ثم (الحمل على المعنى)؛ لأن ثلاثتها ترتبط بالجانب النحوي أكثر من ارتباطها بغيره، ثم نردف ذلك بـ(التفسير الدلالي)؛ لأن علم الدلالة هو العلم الرابع في قائمة العلوم اللغوية، ثم (الوقف والابتداء)؛ لأنه مرتبط بالنحو والمعنى، ثم (الصنعة العروضية)؛ لأنها تتناول المخالفات الإملائية والصرفية والنحوية، ونختم المسالك بمسلك (تعدد الروايات)؛ لأنه لا يجوز أن يقدم على غيره من المسالك؛ لأن التعدد يعني أن إحدى روايات البيت لا إلغاز فيها، ويحمل عليها البيت بسهولة.

---

[1] انظر: الإفصاح 103

[2] انظر: ابن عصفور: المقرب 557

[3] انظر: الأنباري: الإنصاف م 77 ص 560 وللبيت رواية برفع (أحضرُ)، والأخذ بها أولى؛ لأنها جاءت على وفق القياس، وهذا هو رأي البصريين. انظر: السيوطي: الاقتراح 341

الرسـم الإمـلائــي

بلغ عدد الأبيات التي تسبّب الرسم الإملائي في إلغازها ثمانية وستين بيتا، وهذا يؤكد أن كثيرا من أبيات الإفصاح مدار الإشكال فيها على شكل الكلمات، فالبيت في رسمه يحير القارئ بشكل يبهم عليه معرفة الإعراب وفهم المعنى؛ إذ يرى ضبط الكلمات مخالفا للقواعد النحوية والمعنى غير واضح، فإذا استمر القارئ في قراءته لتوجيه الفارقي للأبيات زال الإشكال، وفهم المعنى؛ وذلك لأن الفارقي يعيد كتابة البيت وفقا للرسم الإملائي الصحيح، وبعض هذه الأبيات شارك الرسمَ في توجيهها مسالك أخرى، سنذكرها أثناء التحليل، وأرقام الأبيات كما وردت في الإفصاح:

9 10 12 14 20 22 24 26 31 38 41 45 46 50 52
62 64 67 71 75 76 79 83 91 95 96 97 103 104
106 108 111 112 121 122 123 135 140 141 143
144 151 154 155 156 164 167 168 169 188 192
193 196 205 238 239 241 242 243 244 245 247
248 249 253 255 256 258 ونقف هنا عند جملة منها على النحو التالي:

قال الشاعر:

ما إن له مالٍ ولكن له ما شئتَ من إبلٍ ومن شاءِ

لها رغاءٌ حول أبياته إن ظمئت أوردها الماءِ

الإشكال في كلمتي (مالٍ) و(الماءِ) بهذا الضبط الذي يعجز القارئ عن فهم المعنى، ويثير فيه العجب، ويزلزل قواعد النحو التي عرفها من قبل، فإذا قرأنا توجيه الفارقي لهما زال الغموض واتضح مقصد الشاعر من هذا الضبط ، وقد ارتكز الفارقي على مسالك (الرسم الإملائي والتفسير الدلالي والتحليل الصرفي) في توجيهه، يقول: أراد بقوله (مالٍ): (ما) التي في معنى (شيء)، فهي اسم نكرة كالتي في قوله تعالى: (مثلا ما بعوضة) أي شيئا بعوضة، و(لٍ) هي (لِنْ) أمر من (لان يلين)، فكأنه قال:

(ما له شيء فلنْ)، أما (الماءِ) فيقصد به صوت الشاء[1]، وهو مبني على الكسر، مثل (خاقِ باقِ، وخازِ بازِ)؛ لأن الأصوات كلها مبنية [2]، والمعنى أنها متى ظمئت صاحت، فأوردها صياحها الماء[3].

قال الشاعر:

هما حين يسعى المرء مسعاة أهله أناخا فشدّا كالعقالُ المؤرّبُ

الإشكال في رفع (العقال)، وتوجيه الفارقي أن الكاف ضمير المخاطب، وهي في التقدير متصلة بـ(شدّا) أي (شدّاك) في معنى (عقلاك)، و(العقال) رفع؛ لأنه خبر الابتداء (هما)، فالمعنى: (هما العقال المؤرب، وأناخا فشدّا حين يسعى المرء مسعاة أهله)، و(شداك) محمول على (هما) في التثنية، وإن شئت على معنى العقال؛ لأنه مثنى في المعنى، وقد فصل بين المبتدأ وخبره بـ(أناخا فشداك) وهو جائز؛ لأن فيه تشديدا للكلام، كقولك: (زيد . فافهم ما أقول . رجل صدق)، فجاز الفصل بين المبتدأ وخبره؛ حيث كان تشديدا وتوكيدا لهما، ومع ذلك فالفصل في البيت قبيح [4]، وثمة فصل حسن هو (حين يسعى المرء مسعاة أهله)[5].

---

[1] انظر: لسان العرب مادة (موأ)

[2] علة بناء أسماء الأصوات مثل (الماءِ) مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة، فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال، وهذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال، فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات، وقد يعرب اسم الصوت إذا وقع موقع الاسم المتمكن، أي إذا خرج عن معناه الأصلي لمعنى آخر. انظر: الصبان: حاشيته على شرح الأشموني 312/3

[3] انظر: الإفصاح 80 : 81

[4] كيف يكون الفصل توكيدا وتشديدا وقبيحا؟! ومن ثم فلسنا مع الفارقي في وصفه الفصل بأنه قبيح؛ لأن الفصل تقوية وتسديد وتحسين، ومن مواضعه المعروفة في كلام العرب وقوعه بين المبتدأ والخبر، ومنه قول الشاعر (وفيهنّ . والأيام يعثرن بالفتى . نوادبُ لا يمْللنَه ونوائح). انظر: ابن هشام في مغني اللبيب 22/2

[5] انظر: الإفصاح 91 : 92 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 21

قال الشاعر:

إنّ أبي جعفرٌ على فرسًا لو أنّ عبدُ الإلهِ ما ركبا

الإلغاز في رفع (جعفر، عبد الإله) ونصب (فرسا)، وقد حلّ الفارقي الإلغاز بتوجيه البيت توجيها نحويا صحيحا من خلال ثلاثة مسالك: (الصنعة الإعرابية والتفسير الدلالي والرسم الإملائي)، أما (الصنعة الإعرابية) فبرزت في إعرابه (جعفر) خبر (إنّ) مرفوعا و(أبي) اسمها، وبرز دور الرسم الإملائي في قوله: (على) فعل ماض [1]، (فرسا) مفعوله، والأصل أن يكتب بالألف (علا)، لكنه كُتب بالياء شدة إلغاز، وأما المسلك الثالث (التفسير الدلالي) فبرز في قوله: (أنّ) فعل من (الأنين) و(عبدالإله) رفع به، أي (لو اشتكى عبدالإله ما ركبا)[2].

قال الشاعر:

وإنّا رُعاتٍ للضيوف أكارمًا سمتْ فرآها الأبعدون على قرب

الإشكال في (إنّا رُعاتٍ)، وقد أشكل على القارئ فهم البيت وإعرابه، وسبب هذا الإشكال "الرسم الإملائي"، هذا ما نفهمه من توجيه الفارقي للبيت، إذ ذكر أنّ (إنّا رعات) هي (إنْ) الخفيفة التي للشرط، و(نارُ) اسم مرفوع بفعل دلّ عليه (سمتْ)، كأنه يريد: (وإنْ سمت نارُ عاتٍ)؛ لأن الحرف إذا كان يليه الفعل ثم وقع الاسم بعده لم يكن بدّ من تقدير فعل إما رافع وإما ناصب، كقوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) يريد (وإن استجارك أحد ...) وكقولك: (إن زيدا ضربته يضربك) تريد (إن ضربت زيدا ...)، وقد حذف الفعل اجتزاء بالثاني؛ (لأن فيما أبقى دليلا على ما ألقى)[3]، و(عاتٍ) فاعل من (عتا يعتو) والأصل (عاتي)، وإنما سقطت الياء

---

[1] يقول المالقي: "اعلم أن (على) لها ثلاثة أقسام: قسم تكون اسما، وقسم تكون فعلا، وقسم تكون حرفا، فإذا كانت اسما فذلك بدخول حروف الجر عليها". انظر: رصف المباني 433

[2] انظر: الإفصاح 96

[3] نص النحاة على أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال، لذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل، ويقبح أن يتقدم الاسم على الفعل، ويفصل بينهما؛ لأن الجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه، فلا يجوز (لم زيد يخرج)، غير أنّ (إنْ) الشرطية لقوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره

لسكونها في الجر ولقاء التنوين لها ساكنا، نحو (قاض وساع) وباب المنقوص جميعه، و(أكارما) نصب على الحال من (الضيوف)، وفي (سمت) ضمير فاعل من (نار)، والهاء في (رآها) يعود إليها أيضا؛ لأن النار مؤنثة، وترتيب الكلام: (وإن نار رجلٍ عاتٍ سمت للضيوف أكارما)[1].

ونلحظ في تحليل الفارقي أنه اعتمد على مسلكي (الرسم الإملائي والتحليل الصرفي) فضلا عن (الصنعة الإعرابية)، وقد استخدم مصطلح (فاعل) بمعنى (اسم الفاعل)، وأنه سلك مذهب البصريين في أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل لفعل مقدر يفسره الفعل المذكور بعده، أو على حد تعبيره الأصولي (لأن فيما أبقى دليلا على ما ألقى)، ونلحظ أن الشاعر نون (أكارمًا) ضرورة؛ لأن وزنها غير منصرف [2]، ولم يشر الفارقي إلى ذلك.

قال الشاعر:

جاءك سلمانَ أبو هاشمًا وقد غدا سيدَها الحارثُ

ظاهر البيت يُشكل إعرابه، بل لا يمكن إعرابه اعتمادا على الصنعة الإعرابية

توسعوا فيها، فأجازوا فيها الفصل بالاسم، ولم يكن ذلك بأبعد من حذف فعل الشرط في قولهم: "المرء مقتول بما قتل به إن خنجر فخنجر"، فإن كان بعدها فعل ماض في اللفظ لا تأثير لها فيه فالفصل حسن، ومن ذلك قوله تعالى: "إن امرؤ هلك" و"إن أحد من المشركين استجارك فأجره"، وذهب البصريون إلى ارتفاع الاسم على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وذهب آخرون كالفراء إلى أن الفاعل مرفوع بالفعل الظاهر ، ولاعتقادنا بأن الفاعل لا ينفك عن فعله، ولا يتقدم فعله عليه لا نقبل مذهب الفراء، كما أن مذهب البصريين بتقدير فعل من جنس الفعل المذكور غير مقبول ؛ لأننا لو أثبتنا الفعل المقدر لغدا الكلام غير مقبول منطقيا (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره)، ونرى أن جملة الشرط المبدوءة باسم ففعل هي جملة اسمية مركبة، وبذلك تضحى جملة الشرط متنوعة الأنماط : فعلية بسيطة واسمية منسوخة بفعل ومركبة مسندها جملة فعلية . (حول آراء النحاة انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 9/9 والجندي: الإقليد 596/2)

[1] انظر: الإفصاح 105 : 106 وانظر: ألغاز ابن هشام 27

[2] انظر: ابن عصفور: المقرب 556

وحدها، وإنما يتم ذلك بمعونة مسالك أخرى، يمكن استنباطها من تحليل الفارقي؛ حيث ذكر في توجيهه أن (جاء) فعل ماض، والكاف للتشبيه، وهي في التقدير متصلة بـ(سلمان) جارة له إلا أنه لا ينصرف؛ لأنه معرفة وفي آخره زيادتان، أو لأن مؤنثه سلمى، و(أبوها) رفع بـ(جاء)، و(شمًا) أمر اتصلت به نون التوكيد الخفيفة، وهو من (شام البرق يشيمه) إذا أبصره ونظر إليه، والأصل (شمنْ) إلا أنه كتب بالألف كقوله تعالى: (لنسعفا بالناصية) [1]، و(سيدها) منصوب بـ(شمن)، و(الحارث) رفع بـ(غدا)، وترتيب البيت (جاء أبوها كسلمانَ شِمَنْ سيدَها وقد غدا الحارث)[2].

ومن خلال هذا التحليل يتضح لنا أن الفارقي اعتمد على ثلاثة مسالك في التوجيه النحوي للبيت، هي: الرسم الإملائي والترتيب اللفظي والصنعة الإعرابية.

قال الشاعر:

مررت على قومِ ابن هند فقال لي أكابرِهمْ مِنَّا سفيهاً وصالحِ

الإلغاز في الشطر الثاني، وللفارقي في إعرابه توجيهان يستحقان الذكر، أحدهما من إبداعه والآخر نقله عن أحد الشيوخ، أما الأول فقد ذكر فيه أن الهمزة للنداء و(كابرا) اسم رجل مثل (قاسم)، وهو منادى مضاف إلى الياء (أكابري)، وحذفت الياء اكتفاء بالكسرة، كما تقول: (أصاحبِ)، و(هِمْ) أمر من (هام يهيم)، و(مِنَّا) أمر من (مان يمين) أي (اكذبنا)، والنون والألف ضمير الجماعة في موضع نصب مفعول، و(سفيها) حال من الضمير في (مِنّا)، و(صالحِ) أمر من (صالحَ يصالحُ)، أما التوجيه الآخر فهو أن الهمزة للنداء و(كابِ) منادى مرخم من (كابر)، و(رِهِمْ) أمر من (أرى يرى)، اتصل به ضمير الجماعة الغيّب، و(منّا) جار ومجرور، و(سفيها) نصب بوقوع الفعل عليه، أي (رهم سفيها منّا وصالحْ بعد ذلك)، وقد نعت الفارقي هذا التوجيه بأنه جيد بالغ[3].

---

[1] ومن ذلك قول الأعشى: وصلّ على خير العشيات والضحى ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

[2] انظر: الإفصاح 124 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 25

[3] انظر: الإفصاح 142 : 143

ومن خلال هذا التحليل يتضح لنا أن التوجيه الأول اعتمد على أربعة مسالك: (الرسم الإملائي والتفسير الدلالي والتحليل الصرفي) فضلا عن مسلك (الصنعة الإعرابية)، أما التوجيه الثاني فقد اعتمد على (الرسم والصنعة الإعرابية) فحسب.

قال الشاعر:

جاء بي خالداً فأهلك زيداً ربّك اللهَ يا محمدِ زيدا

هذا البيت ملغز بشكل يُبهِم معناه، لكن الفارقي بمهارة وجهّه توجيها صحيحا مستثمرا فيه خمسة مسالك (الرسم الإملائي، والصنعة العروضية، والتفسير الدلالي، والتحليل الصرفي، والصنعة الإعرابية)، فذكر أن (جاء بي) مكونة من: (جا) فعل ماض وقد قصره الشاعر لضرورة الشعر، و(أبي) بمعنى (والدي)، وهو رفع بفعله (جاء)، و(خالدا) نصب بوقوع الفعل عليه، والتقدير: (جاء أبي خالدا)، و(ربَك اللهَ) نصب على التحذير والإغراء أي (اتق ربك الله)، و(محمدِ) كلمتان: (محمَّ) ترخيم (محمد)، و(دِ) أمر من (ودى يدي) إذا أعطاه ديته [1]، و(زيدا) نصب؛ لأنه مفعول به، كأنه في المعنى (أعط يا محمد زيدا ديته)[2].

قال الشاعر:

لقد طاف عبدَ اللهِ بالبيت سبعةً فسلْ عنْ عبيدُ اللهِ ثم أبا بكرُ

الإلغاز في كلمات (عبد وعبيد وأبا وبكر)، وقد تسبب الرسم الإملائي بشكل كبير في إلغاز هذه الكلمات؛ ولذلك اعتمد الفارقي عليه بالإضافة إلى (التحليل الصرفي والتفسير الدلالي والصنعة العروضية) في التوجيه النحوي للبيت؛ حيث ذكر أن (عبدَالله) مثنى، والأصل أن تكتب (عبدا الله)، غير أن الألف أسقطت من اللفظ لالتقاء الساكنين[3] بعد أن أسقط النون للإضافة، وبقيت الدال مفتوحة، و(سبعةً) نصب

---

[1] أصل (الودي) في اللغة القوة، ومنه أخذت الدية؛ لأنها تقوية للقاتل لسلامته من القتل بها. انظر: ابن منظور: لسان العرب (ودي).

[2] انظر: الإفصاح 164 : 165 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 36

[3] إسقاط (الألف) إلغاز في البيت، والرسم الإملائي الصحيح لا يوجب سقوطها لالتقاء الساكنين،

على صفة مصدر محذوف، كأنه أراد مرارا سبعة؛ لأن الطواف ضرب من المرور، ورفع (عبيدالله) بفعله (سلعن)؛ لأنه فعلل من (السلعنة)، وهو سرعة المشي مثل (دحرج) من (الدحرجة)، قال الشاعر: (إذا طاف بالبيت الحرام وسلعنا)، وهو فعل ماض، والوجه فيه فتح آخره، إلا أنه أسكنه للضرورة [1]، و(أبا) فعل ماض من (الإباء)، و(بكر) رفع به، وعليه تصحيح إعرابه[2].

قال الشاعر:

لولا مقالي سعيدٍ لائمٌ دنفًا لما تشبثَ بي إذ قال سلمانَا

من ظاهر البيت يبدو لنا أن الإلغاز في (لولا مقالي سعيدٍ لائمٌ) و(قال سلمانا)، وهو إلغاز يُعجِم على القارئ فهمَ البيت، لكن الفارقي ببراعة أزال الإعجام بتوجيهه النحوي الصحيح للبيت، وقد استثمر فيه خمسة مسالك، هي: (الرسم الإملائي، والصنعة العروضية، التفسير الدلالي، والتحليل الصرفي، والتقدير والتأويل) بالإضافة إلى مسلك (الصنعة الإعرابية)؛ حيث ذكر أن الشاعر أراد (لو لامَ) من (اللوم) و(قالي) : فاعل من (قلى يقلي)، وهو مفعول به، والوجه فيه فتح الياء، لكنه أسكنها للضرورة[3] وتشبيها به في حال الرفع والجر، و(سعيد) جُرَّ بالإضافة، و(لائم) رفع

وإنما هي سقطت من النطق، ثم أُسقِطت من الخط حملا على اللفظ، أو على حد تعبير الفارقي في موضع آخر (فأجري الخط في ذلك مجرى اللفظ) انظر: الإفصاح 161 وهذا الأمر له نظائر في القرآن، ففي مواضع كثيرة حمل الخط على النطق في الحذف، ومن ذلك قوله تعالى: (سندع الزبانية) و(يدع الإنسان)، كلمة (صالح) في قوله تعالى: (فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين)، فالأصل (سندعو ، يدعو ، صالحو) وحذفت الواو من الخط؛ لأنها محذوفة من النطق؛ لالتقاء الساكنين. انظر: الألوسي: روح المعاني 481/28

[1] انظر: ابن عصفور: المقرب 558

[2] انظر: الإفصاح 185 : 186 وانظر: ألغاز ابن هشام 42

[3] ذكر السيوطي أن من الإعراب المقدر ما يقدر فيه حركتان فقط: الضمة والكسرة، وذلك المنقوص، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي والداعي، بخلاف نحو كرسيّ لتشديدها وما جرّه أو نصبه بالياء لعدم لزومها وظبْي ورمْي لسكون ما قبلها، وعلة التقدير الاستثقال؛ ولذا ظهرت الفتحة لخفتها على الياء، وقد تقدَّر أيضا ولكن في الضرورة، ونسب الألوسي إلى بعض اللغويين

بفعله (لام)، و(دنفا) حال من (قالي)؛ لأنه تعرف بإضافته إلى سعيد، و(سلمانا) لفظتان: (سلْ) وهي أمر من (سأل يسأل) و(مانَ) بمعنى (كذب)، يريد (سل: هل كذب؟) فحذف الاستفهام وقدّره ، وفي (تشبثّ) ضمير فاعل من (قالي)، وإن شئت جعلت (دنفا) حالا من الضمير في (تشبثّ)، والمعنى: (لما تشبث بي دنفا إذ قال: سلْ: هل كذّبه في لومه إياي؟)[1].

أن الإسكان لغة فصيحة، وعليه قراءة (من أوسط ما تطعمون أهاليْكم) بسكون الياء. (انظر: السيوطي: الهمع 182/1 والألوسي: روح المعاني 18/7)

[1] انظر: الإفصاح 369 : 370

التحليل الصرفي

اثنان وخمسون بيتا جملة الأبيات المشكلة التي اعتمد الفارقي في توجيهها نحويا على مسلك (التحليل الصرفي) سواء أكان بمفرده أم بصحبة مسالك أخرى، وأرقامها كما وردت في الإفصاح هي:

3 7 9 11 12 14 22 38 44 45 50 52 54 60 62 64
65 67 70 72 79 81 82 83 84 89 91 95 96 97 104
106 114 120 134 137 149 151 153 156 173 193
203 204 239 245 249 253 254 255 256

ونعرض هنا نماذج من تلك الأبيات؛ لنتعرف على أهمية هذا المسلك في توجيه البيت نحويا عند الفارقي، على النحو التالي:

قال الشاعر:

إنّ هندُ الجميلةَ الحسناءَ وأيَ من أتعبتْ بوعدٍ وفاءَ

الإشكال في ضم (هند) وفتح (الجميلة) و(الحسناء) و(وأيَ)، وهذا الإشكال يبهم معنى البيت على القارئ، لكن الفارقي بمهارة وبراعة نحوية رفع هذا الإشكال من خلال توجيهه المحكم للبيت، وقد ذكر في ذلك كلاما جديرا بالذكر رغم طوله! إذ يشتمل على جملة من القواعد الصرفية والنحوية والأصولية، فضلا عن تعليلاته وتحليله الدقيق واستشهاده بالنظائر التي تؤكد صحة ما يقول.

اعتمد الفارقي أكثر مما اعتمد في التوجيه على مسلك (**التحليل الصرفي**)؛ حيث ذكر أن في الأفعال المعتلة أفعالا ينتهي بها الحال في الأمر إلى أن تبقى على حرف واحد هو عين الفعل، وتلك الأفعال نحو (وقى، وفى، وعى) مما اعتلت فاؤه ولامه، فتقول في الأمر من هذه الأفعال: (ق، فِ، عِ) بالكسر؛ وإنما كان ذلك لأن الفاء التي هي الواو تسقط في المضارع منها، تقول: (يقي يفي يعي) والأصل (يوقي يوفي يوعي) كما تقول: (يرمي ويضرب) فيما لم تعتل فاؤه؛ إلا أن الواو لما وقعت بين ياء وكسرة سقطت، كما قالوا: (يزن ، يعِد) فيما اعتلت منه الفاء، والأصل (يوزن يوعد)، فذهبت الفاء استثقالا للخروج من ياء إلى واو إلى كسرة، وذهبت مع باقي حروف

المضارعة وإن لم يوجد فيها علة الياء؛ ليطرد الباب على قياس واحد، كما قيل: (ماء) والأصل (ماه)؛ لأن الجمع (أمواه) في القلة و(مياه) في الكثرة، وجمع التكسير يردّ الكلم إلى أصولها، فأبدلوا من الهاء همزة؛ لأنهما من مخرج واحد، وللثقل في نطق الكلمة مضافة إلى ضمير الغيبة (ماهها)، فأبدلوا فقالوا: (ماؤها)، ولم يعرض ذلك في (ماهي) ولا (ماهك)، ولكن أجروه على حد الغيبة؛ ليطرد القياس في جميع الباب؛ إذ قد وجب في بعضه، وهذا كثير.

فلما صار (يقي ويفي) وأردت الأمر حذفت حرف المضارعة؛ لأن الأمر مبني؛ فلا يثبت فيه الزوائد وهي علامات المعرَب، وحذفت لام الفعل لاعتلاله، فلم يبق إلا العين، فقلت (قِ ، فِ ، عِ) فإن وصلت قلت: (قِ عمرا وفِ لزيد)، وإن وقفت جئت بهاء السكت، فقلت (قِه، فِه، عِه)؛ لأنه لا يمكنك الابتداء بحرف والوقوف عليه لاختلاف حكم الابتداء والوقف؛ إذ الابتداء يوجب التحريك، والوقف يوجب التسكين، ولا يكون حرف واحد في حالة واحدة متحركا من حيث كان مبدوءا به ساكنا من حيث كان موقوفا عليه؛ فجئت بهاء السكت تبيينا لحركته؛ لأنها دالة على محذوف وهو اللام وتوطئة للوقف، كما قال سبحانه: (ما أغنى عني ماليه)، وهي لغة تميم، وغيرهم يقف بالياء[1].

فأما (إنّ هندُ) فالأصل في (إنّ): (إ) الهمزة وحدها؛ لأنه أمر من (وأى يئي) بمعنى (وعد يعد) مثل (وقى يقي قِ)، إلا أنه أمر مؤنث فثبتت فيه ياء الإضمار، كما تقول: (قومي يا هند) والساقط للأمر النون، ولام الفعل سقطت لالتقاء الساكنين، هي وضمير المؤنث (الياء)، ثم جئت بنون التوكيد الثقيلة، فحذفت ياء الإضمار لالتقاء الساكنين هي والنون الأولى، وبقيت الكسرة تدل عليها، كما تقول: (قومِنّ)، و(هندُ) مضمومة على النداء، و(الجميلة) نصب وصفا لـ(هند) على الموضع، و(الحسناء)

---

[1] الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها؛ ومن ثم كتب نحو (رَه زيدا وقِه زيدا) بالهاء؛ لأنك إذا وقفت على (رَه) فلابد من الهاء؛ لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن والابتداء لا يكون إلا بمتحرك. انظر: الرضي: شرح الشافية 296/2 ، 315/3 ومكي القيسي: الكشف عن وجوه القراءات 307/1 والألوسي: روح المعاني 75/29

نصب بالفعل، أي (عدي يا هند الجميلة المرأة الحسناء)، وحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه[1]، كما قال الآخر:

قامتْ تبكّيه على قبره مَن ليَ من بعدك يا عامرُ

تركتني في الناس ذا غربةٍ قد ذلّ من ليس له ناصرُ

يريد: (تركتني إنسانا ذا غربة)؛ لأن (ذا) لا تلي العامل، ولا تكون إلا وصفا، وإن شئت جعلت (الجميلة) صفة لمحذوف هو المفعول به، و(الحسناء) صفة ثانية، كأن التقدير: (عدي يا هند المرأة الجميلة الحسناء)، و(وأيَ) نصب على المصدر من (إنّ)، كما تقول: (عدِنّ يا هند وعد مَن تفي)[2].

قال الشاعر:

رَجَعَ القومَ بعدما كان فيهم مَن تولَّى وحقّقَ الاحتجاجُ

الإشكال في نصب (القوم) ورفع (الاحتجاج)، وقد اعتمد الفارقي في توجيه هذا البيت على مسلكي (التحليل الصرفي) و(الترتيب اللفظي) فضلا عن مسلك (الصنعة الإعرابية)، فذكر أن (رجع) فعل يكون لازما ومتعديا، تقول: (رجع زيد في نفسه) و(رجع زيد عمرا)، وقال سبحانه: (فارجع البصر)، فـ(القوم) إذًا مفعول بهم، و(الاحتجاج) فاعل (رجع)، وترتيب الكلام: (رجع الاحتجاج القوم) أي (ردّهم بعدما كان فيهم من تولى وحقق التولي)[3].

---

[1] حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه شيء ثابت في اللغة، ومنه قوله تعالى: (وإنّ عليكم لحافظين) أي ملائكة، و(عملوا الصالحات) أي الأعمال الصالحات، كما أن حذف الصفة والاكتفاء بالموصوف جائز في اللغة، ومنه قوله تعالى: (يأخذ كل سفينة غصبا) أي سفينة صالحة. للمزيد انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 358،356/2

[2] انظر: الإفصاح 64 : 69 وانظر: ابن عدلان الموصلي: الانتخاب 16 والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 102/2 والظاهر يقتضي أن يقول: (تركتني ذات غربة)؛ لأنها تتحدث عن نفسها، لكنه ذكّر ضرورةً، ولتذكيره توجيه نحوي، وهو الحمل على المعنى أو الحمل على الأصل، فالمرأة إنسان، والتذكير أصل للتأنيث، فجاز له ذلك دون مخالفة للنظام النحوي.

[3] انظر: الإفصاح 132 وانظر: ابن عدلان 28

قال الشاعر:

وقد لامني قومٌ عليك وإنني لأرحلُ عنك اليومَ من ذاك أو غدُ

الإشكال في (أو غدُ)، وقد أزاله الفارقي من خلال أربعة مسالك: (التحليل الصرفي والتفسير الدلالي والترتيب اللفظي والرسم الإملائي)؛ حيث ذكر أن الشاعر لا يريد (الغد) الذي بعد اليوم، وإنما يريد صيغة (أفعل) من (الوغادة)، وترتيب الكلام: (وقد لامني قوم أوغد من ذاك .....)، فرفع (أوغد) لأنه صفة لـ(قوم)، وقد فصل بينهما بشيء لا يجوز الفصل به، وهو قوله: (وإنني لأرحل عنك اليوم)، وقد أقام (على) مقام (في)؛ لأن حروف الجر يقوم بعضها مقام بعض، قال سبحانه: (لأصلبنكم في جذوع النخل) أي على جذوع النخل، وهو كثير[1].

---

[1] انظر: الإفصاح 172 واستعمال الحروف بعضها مكان بعض أمر ثابت في اللغة بكثرة؛ ولذلك عقد له ابن جني بابا في خصائصه، قال فيه: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بحرف آخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه؛ إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"، ومثّل لذلك بقوله تعالى: (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)، فالرفث في اللغة يرتبط بالباء، لكنه ارتبط هنا بـ(إلى)؛ لأنه في معنى الإفضاء، واللغة تقول: أفضيت إلى المرأة، فـ(إلى) هنا بمعنى (الباء)، ثم يقول: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يُحاط به، ولو جُمِع أكثره لجاء كتابا ضخما، فإذا مرّ بك شيء منه فتقبّلْه، وأْنس به؛ فإنه فصل في العربية لطيف حسن" (الخصائص 2/308،310) لكن استعمال الحروف بعضها مكان بعض أمر مقيد بالسياق، يقول ابن جني: "استعمال الحروف بعضها مكان بعض باب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه، وذلك أنهم يقولون: إنّ (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون بقوله تعالى: (من أنصاري إلى الله)، أي (مع الله)، ويقولون: إنّ (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله تعالى: (لأصلبنكم في جذوع النخل) .. ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له"، وأكد ابن جني أن استعمال الحروف بعضها مكان بعض بمعزل عن السياق أمر غير جائز في اللغة، فقال: "ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلا لا مقيدا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وتقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه، وتقول: رويت الحديث بزيد،

قال الشاعر:

هذا سليمانَ أبي جعفرٌ فقال بشراً حسنٌ هذا

هذا البيت شديد الإلغاز، وقد استعان الفارقي بمسالك (الرسم الإملائي والتحليل الصرفي والترتيب اللفظي) في رفع إلغازه؛ حيث ذكر أن الشاعر أراد بـ(هذا): (فاعلَ) من (المهاذاة)، وهو فعل ماض، ولم يقصد الإشارة، ومثله (هذا) في آخر البيت، و(سليمان) مفعول به مقدم، و(أبي) بمعنى (والدي)، و(جعفر) بدل منه، و(حسن) اسم رجل، وهو رفع بالابتداء، و(هاذى) خبره، و(بشرا) مفعول، والتقدير (هاذى سليمانَ جعفر، فقال سليمان: حسنٌ هاذى بشرا)[1].

قال الشاعر:

شَوَى جعفرٍ بالوعدِ خمسةَ أكبشٍ ليطعم منها طائع وهو كاره

ذكر الفارقي أن المراد بـ(شوى) جمع (شواة)، وهي جلدة رأسه، وهي اسم لا فعل، قال سبحانه: (نزاعة للشوى) أي لـ(جلدة الرأس) من حرّها[2]، و(جعفر) جرّ بالإضافة، و(خمسةَ) منصوب بـ(الوعد)؛ لأنه مصدر، و(أكبش) جمع قلة لـ(كبش)، وجمع الكثرة (أكباش)[3]، و(طائع) اسم رجل، وهو فاعل فعله (يطعم)، وهو في المعنى (يأكل)، يقال: (طعم الرجل يطعم) إذا أكل هو، و(أطعم) إذا فعل ذلك بغيره، و(هو) ضمير (جعفر)، وهو معطوف على (طائع)، و(كاره) خبر والمبتدأ (شوى جعفر)، إلا أنه مقصور لا يتبين فيه الإعراب، والباء متعلقة بـ(كاره)، والمعنى: (جلد رأس جعفر كاره

وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش، ولكن سنضع في ذلك رسما يُعمَل به". (الخصائص 307/2 ، 308)

[1] انظر: الإفصاح 179 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 39

[2] تعددت معاني (الشوى) عند المفسرين، فقيل: هي جلدة الرأس، وقيل: مكارم الوجه وحسنه، وقيل: المفاصل، وقيل: أطراف اليدين والرجلين. انظر: الشوكاني: فتح القدير 360/5

[3] أعتقد أن (أكباش) جمع قلة لا كثرة؛ لأن (أفعال) من جموع القلة، كما في قولهم: (أزرع الفتية أعماد الأقفلة)، وإنما جمع الكثرة (كباش) على وزن (فِعال).

بأن وعد خمسة أكبش ليأكل منها طائع وهو جميعا)، فعلى هذا يصح إعرابه[1].

[1] انظر: الإفصاح 379 : 380 وانظر: ألغاز ابن هشام 37

الصنعة الإعرابية

قصدُنا من هذا المسلك أن نكشف عن مهارة الفارقي وبراعته النحوية في تحليل النص الملغز، والاعتماد على "الصنعة الإعرابية" في التوجيه النحوي نلمسه في جميع الأبيات، غير أنه يبرز بشكل لافت في اثنين وستين بيتا، وأرقامها كما وردت في الإفصاح هي:

78 85 96 100 109 117 119 122 129 130 131 132
133 138 150 153 154 155 158 159 160 162 166
169 172 174 177 179 181 182 183 184 187 189 190
198 199 200 201 207 208 210 211 213 2220 222
223 225 226 228 229 230 232 233 234 235 236
237 240 246 250 251

وقد لحظت أن بعض تلك الأبيات قد شارك الصنعةَ الإعرابية في توجيهها مسالك أخرى، سنذكرها أثناء التحليل، ولن نقف عند جميع الأبيات، وإنما نقف عند نماذج لها تكشف عن منهج الفارقي في توجيهه النحوي للأبيات الملغزة:

قال الشاعر:

وكأنّه لهق السراة كأنّه ما حاجبيه معيّن بسواد [1]

الإلغاز في هذا البيت في نصب (حاجبيه) وإفراد (معيّن)، وقد اعتمد الفارقي في توجيهه على الصنعة الإعرابية فحسب، فقال: (ما) زائدة، و(حاجبيه) بدل من الهاء في (كأنه)، وهو بدل اشتمال [2]، وهو نصب بـ(كأن)؛ لأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، فكأنه قال: (كأن حاجبيه)، وكان الوجه أن يقول: (معيّنان) فيثني الخبر كما تقول: (كأن الزيدين قائمان)، إلا أنه أفرد حملا على لفظ الهاء في (كأنه)،

---

1 لهق: أبيض، والسراة: أعلى الظهر، ومعيّن بسواد: ملطخ. ومعناه أنه شبه بعيره في حذقه ونشاطه بثور وحشي أبيض إلا خديه ففيهما سواد. (انظر: هامش الإفصاح 160).

2 إعراب (حاجبيه) ليس بدل اشتمال، وإنما بدل بعض من كل؛ لأن الحاجبين جزء من الوجه.

وهذا يقوي مذهب من لا يرى إسقاط المبدل منه من اللفظ رأسا، فلو لم يكن معتدا به لم يخبر عنه، ولكان الخبر عن البدل لا غير[1].

قال الشاعر:

فتًى في سبيل الله يصفرُّ وجهَه ووجهُك مما في القوارير أصفرا

الإلغاز في كلمة (أصفرا)، وذكر الفارقي أن (أصفرا) نصب على المصدر، كأنه أراد (يصفّر مما في القوارير اصفرارا)، فأقام (أصفر) مقامه؛ لأن اسم الفاعل قد ينوب عن المصدر فينتصب مثله، كما ينوب عنه المصدر في الحال؛ وذلك لأن الجامع بينهما شيء واحد وهو الفصل [2]، تقول: (قمت قائما) تريد (قياما)، كما تقول: (جئت ركضا) أي (راكضا)، وهذا كقول الفرزدق[3]:

على حلفةٍ لا أشتم الدهرَ مسلما ولا خارجا من فيّ زورُ كلامِ

فنصب (خارجا) في أحد الوجهين على المصدر، كأنه أراد (ولا يخرج خروجا)، فأقام اسم الفاعل مقام المصدر فنصبه، ويجوز أن يكون (أصفر) نصبا على الحال، أي (يصفر وجهك حال اصفراره) ، ثم أضاف الفارقي وجها ثالثا للنصب، وهو أن (الوجه) . وهو اسم . أقيم مقام (المواجهة) . وهو مصدر . فنصب به (أصفر)، كأنه قال: (ويصفر مواجهتك أصفر مما في القوارير)، فالاسم يعمل عمل المصدر، كقول

---

1 انظر: الفارقي: الإفصاح 160 : 161 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 35 والبدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهذا يعنى أن المبدل منه ليس مقصودا، وإنما هو تمهيد وتوطئة لذكر البدل. (انظر: ابن هشام: أوضح المسالك 355/3 وشرح ابن عقيل 247/3)

[2] (أصفر) صفة مشبهة لا اسم فاعل، والصفة المشبهة تدخل في نطاق اسم الفاعل، ولعل هذا ما دفع الفارقي إلى أن يجعل (أصفر) اسم فاعل. وكلمة (الفصل) لا أدري مقصد الفارقي منها، وأظن أنها (الفعل) لا (الفصل)، و(الفعل) بمعنى (الحدث)، فالجامع بينهما هو الحدث، وهو مصطلح استخدمه النحاة بمعنى (المصدر).

[3] البيت من شواهد المبرد. انظر: المقتضب باب (ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال) 312/4 : 313

القطامي: (وبعد عطائك المائةَ الرتاعا)، فالعطاء اسم، والإعطاء المصدر، فأقامه مقامه وأعمله إعماله، فكذلك هنا[1].

قال الشاعر:

نعَى النعاةُ أمير المؤمنين لنا يا خير من حجّ بيت الله واعتمرا

فالشمس كاسفة ليست بطالعة تبكي عليك نجومَ الليل و القمرا

حُمّلتَ أمرا عظيما فاضطلعت به وقمتَ فيه بدين الله يا عمرا

الإشكال في نصب كلمات (نجوم والقمر وعمر)، أما (القمر) فهو عطف على (نجوم)، وذكر الفارقي في توجيه النصب في (نجوم) أربعة أقوال: أحدها: أن تكون مفعولا به، والفعل الواقع عليها (كاسفة)؛ لأنها اسم فاعل، تقول: (هند كاسفة وجهها) كما تقول: (كاشفة وجهها)، والمعنى (تكشف وجهها)، فيكون التقدير (فالشمس كاسفة نجوم الليل والقمر...)، والثاني: أن يكون النصب على الظرفية، والأصل أنها أقيمت مقام مصدر محذوف، هو المراد به معنى الظرف، فكأنه قال: (فالشمس ... تبكي عليك دوام نجوم الليل والقمر)، فلما أقيم مقامه أُعرب إعرابه، والثالث: أنها منصوبة بـ(تبكي)، كأنه قال: (تبكي الشمس نجوم الليل والقمر) أي عليهما، كما تقول: (بكيت زيدا) أي عليه، والرابع: أنها مفعول معه، كأنه قال: (تبكي عليك ونجوم الليل والقمر)، أي معها، كما تقول: (استوى الماء والخشبة) أي مع الخشبة، وحُذفت الواو، وهذا أبعدها، أما الفتح في (عمرا) فعلى الندبة، أي (يا عمراه)، وقد حذفت هاء السكت كما نقول: (يا أبتا) أي (يا أبتاه)، قال الشاعر[2]:

وأذودُها سترا محاسنها قتعقّني وتقول يا أبتا

---

[1] انظر: الإفصاح 182 : 183 وانظر: ابن هشام: أوضح المسالك 188/3 ونلحظ أن الفارقي أوّل اسم الذات (الوجه) بمعنى (المواجهة) ثم قاسه على اسم المعنى (العطاء) في أن كليهما اسم مصدر!!

[2] انظر: الإفصاح 192 : 194 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 41 ألغاز ابن هشام 43 وزيادة هاء السكت في آخر الاسم المندوب على سبيل الجواز لا الوجوب، يقول ابن هشام: "ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد". انظر: أوضح المسالك 51/4

قال الشاعر:

وتحت العوالي بالقَنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ

الإشكال في نصب (مستظلة)، وقد ذكر الفارقي أن النصب على الحال من (ظباء)، وهي في الأصل صفة للظباء، والتقدير: (وتحت العوالي ظباء مستظلة بالقنا)، ولو جاء بها على هذا لكان الوجه الجيد، وحد الكلام أن يرفع؛ إذ تتبع الصفة إعراب الموصوف، ويجوز النصب على الحال من النكرة على أصل الباب على ضعف [1]، فلما تقدمت بطلت الصفة؛ لتعذر أن تكون تابعة، فنصبت على الحال، وقوي فيها مع التقديم ما كان ضعيفا مع التأخير، ومثله قول كثير عزة :

لِميّة موحشًا طللُ يلوحُ كأنه خللُ

يريد (طلل موحش)، فلما قدم نصبه على الحال[2].

قال الشاعر:

حراجيجُ ما تنفكّ إلا مُناخة على الخسْف أو نرمي بها بلدا قفرا [3]

الإشكال في استعمال الفعل (ما تنفكّ) منتقضا بـ(إلا)، قال الفارقي: استعمل الشاعر (تنفك) ناقصة من أخوات (كان) ذات اسم وخبر على معناها في الأصل، وهذا لا يجوز؛ لأن (ما زال) و(ما برح) و(ما فتئ) و(ما انفك) أفعال لا تكون من أخوات (كان) إلا ما دامت منفية بـ(ما)، وإلا فهي توامّ كسائر الأفعال، تقتضي فاعلا ولا خبر لها، فلو قلت (زال زيد) فإنما لم تخبر؛ لأن (زال) نفي لوجود زيد، فإذا جئت له بخبر (قائما) مع كونها نافية لوجوده كنت بمنزلة من يثبت له قياما مع حال

---

[1] من الثابت نحويا أن نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال، يقول المبرد: "تقول: (جاءني رجل ظريف)، فتجعل (ظريفا) نعتا، ويجوز: (جاءني رجل ظريفا) على الحال، فإذا قلت: (جاءني ظريفا رجل) بطل الوجه الجيد؛ لأن (رجلا) لا يكون نعتا" (المقتضب 397/4) وإذا كانت النكرة محضة وجب تقديم الحال على صاحبها، والغرض من تقديمها كالغرض من تقديم الخبر الظرف على المبتدأ النكرة المحضة. (ابن هشام: مغني اللبيب 151/1)

[2] انظر: الإفصاح 214 : 215 وانظر: ابن هشام: أوضح المسالك 271/2

[3] الحراجيج النوق الطوال، والخسف الذل والمبيت من غير علف. انظر: هامش الإفصاح 219

بطلانه، وهذا مستحيل جدا، فإذا جئت بـ(ما) النافية و(زال) نفي في المعنى نفيت بها النفي، فصار الكلام إيجابا، وصارت حينئذ من أخوات (كان)، ويصير قولك: "ما زال زيد قائما" بمنزلة "كان زيد قائما"، فإذا جئت بـ(إلا) بعدها كان ذلك فاسدا من وجهين: أحدها أنك نقضت بها نفي (ما)، فعادت الأفعال إلى معانيها نافية، ولم تصر من أخوات (كان)، فيصير قولك: (ما زال زيد إلا قائما) بمعنى (زال زيد قائما)!! والثاني أن (إلا) تستعمل مع (كان) إذا كانت منفية، كقولك: (ما كان زيد إلا قائما)، ولا يجوز: (كان زيد إلا قائما)، و(ما زال) بمعنى (كان)؛ فكما لا يجوز إدخال (إلا) بعد (كان) لا يجوز إدخالها بعد (ما زال)؛ لأنها إيجاب، والقول في (ما زال) ينسحب على (ما برح وما انفك وما فتئ)[1].

أما هذا البيت فاختلف فيه العلماء[2]، فقيل: إنه غلط لا يجوز، وقيل: يجوز على ضعف، وقيل بأن (إلا) زائدة، وقيل: إن العرب تقول: (زال زيد قائما)، فاستعملوها غير منفية، كقول الشاعر[3]:

وأبرح ما أدام الله قومي رخيَّ البال منتطقا مجيدا

واختار الفارقي زيادة (إلا) للتوكيد، وقال: على هذا يصح المعنى[4].

قال الشاعر:

ألقِ الصحيفةَ لا أبا لك ، إنما أخشى عليك من الحباء النقْرِسُ [5]

---

[1] انظر: الإفصاح 219 : 220 وانظر: الأنباري: الإنصاف م 17 ص 156

[2] انظر: الإفصاح 220 والأنباري: الإنصاف 17 ص 157

[3] في هذا البيت قدّر النحاة (لا) قبل (أبرح)؛ لأن وجود النفي لفظا أو تقديرا شرط للعمل، وهو يحذف مع القسم (تالله تفتأ)، ويشذ حذفه بدون القسم. انظر: شرح ابن عقيل: 263/1

[4] انظر: الإفصاح 221

[5] الحباء: العطاء، والنقرس: وجع مفاصل الرجلين، والمراد منه الهلاك، والبيت للمتلمس الذي ضُرب به المثل (كصحيفة المتلمس)، وقصته أنه قدِم هو وطرَفةُ الشاعر على الملك عمرو بنِ هِنْدٍ، فنقم عليهما أَمراً، فكتب لهما كتابين إلى عامله بالبحرين يأْمُرُه بقتلهما، وقال لهما: إني قد كتبت لكما بجائزة، وفي الطريق أَعطى المتلمسُ صحيفته صبيّاً فقرأَها فإذا فيها أمرٌ بقتله، فأَلقاها في

الإشكال في رفع كلمة (النقرس) ومجيء (أبا) بالألف، وتوجيه الفارقي أن (ما) اسم موصول في محل نصب بـ(إن)، و(النقرس) خبر مرفوع، والتقدير: (إن الذي أخشاه عليك من العطاء النقرسُ) وحذف الهاء تخفيفا، ويجوز أن تكون (ما) حرفا، و(النقرس) مرفوع بـ(الحباء) في معنى (أن يُفعَل) فهو مرفوع بما لم يسم فاعله، والمعنى (إنما أخشى عليك من أن يُحبَى النقرس إياك)، أما (أبا) فنصب على النفي بـ(لا)، وهو يريد (لا أباك) مضافا إلى الكاف، واللام مقحمة لتأكيد معنى الإضافة، ولولا إرادة الإضافة لم تثبت الألف في (أبا)؛ لأنها لا تثبت إلا في الإضافة، ولولا ذلك لقال: (لا أبَ لك)، ومما يدل على ذلك قول الآخر[1]:

فقد مات شمّاخُ ومات مزرّدٌ وأي كريمٍ لا أباك يُخلّدُ؟

وفي (لا أبا لك) تقديران متضادان: تقدير يوجب تعريفه، وهو إضافته إلى الكاف، والآخر يوجب تنكيره، وهو نصب (لا) له، فهي لا تنصب إلا النكرات[2].

قال الشاعر:

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفة إلا دارُ مروانا

الإشكال في رفع (دار) في المواضع الثلاثة وفي فتح (مروانا)، وأزال الفارقي هذا الإشكال من خلال "الصنعة الإعرابية" فحسب؛ حيث قال: "رفع (دار) الأولى بالابتداء، وخبره (بالمدينة) وقد قدّم وأخر، و(غير) صفة لـ(دار)، و(دار الخليفة) بدل من (دار غير واحدة)، و(دار مروان) بدل من (دار الخليفة)، فكأنه (ما بالمدينة إلا دار مروان)، وإن شئت رفعت (دار الخليفة) على أنها خبر ابتداء محذوف، أي (هي

الماء ومضى إلى الشام، وقال لطرفة: افعل مثل فعلي فإن صحيفتك مثل صحيفتي، فأَبى عليه ومضى إلى عامله فقتله، فضُرب بهما المثل "كصحيفة المتلمس ". انظر: العسكري: جمهرة الأمثال 399/1 : 401

[1] يقول المبرد: "أما قولك: (لا أبا لك) فإنما تثبت اللام؛ لأنك تريد الإضافة، ولولا ذلك لحذفتها، واللام لتوكيد الإضافة"، ثم أورد المبرد الشاهد (فقد مات شماخ ...) انظر: المقتضب 374/4

[2] انظر: الإفصاح 229 : 231

دار الخليفة)، وتكون (دار مروان) بدلا منها، و(مروانا) مجرور بالإضافة، ولكنه لا ينصرف، ففتح في موضع الجر"[1].

[1] انظر: الإفصاح 368 : 369 وذكر المبرد أن (دار الخليفة) تبيين وتكرير، و(دار مروان) بدل، وإن شئت نصبت (دار مروان) على الاستثناء. (المقتضب 424/4). وجدير بالذكر أن محقق (أوضح المسالك لابن هشام 355/3) ذكر أن التبيين والتكرير مصطلحان كوفيان في مقابل مصطلح (البدل) عند البصريين.

الترتيب اللفظي

بلغ عدد الأبيات التي تسبب الترتيب المخالف للكلمات في إلغازها أربعة وخمسين بيتا، وبالتالي اعتمد الفارقي في توجيهها إعرابيا على إعادة "الترتيب اللفظي" وفقا للنظام التركيبي العربي، وبعض هذه الأبيات شارك (الترتيب اللفظي) في توجيهها مسالك أخرى، سنذكرها أثناء التحليل، وأرقام الأبيات كما وردت في الإفصاح:

54 53 51 47 44 43 42 40 37 29 28 23 15 14 7
118 114 111 108 105 91 90 75 69 60 58 57 55
162 159 157 149 147 140 137 136 135 126 125
227 216 214 212 206 188 180 178 175 165 163
248 231

وكما ذكرنا سلفا فلن نقف عند جميع الأبيات بالتحليل، وإنما نقف عند جملة منها على النحو التالي:

قال الشاعر:

قالَ زيدٍ سمعت صاحبِ بكرٍ قائلٌ قد وقعتُ في اللأواءُ

البيت برسمه وضبطه وترتيبه هذا غاية في الإلغاز والإعجام، وأظن أنه لا يرفع إلغازه وإعجامه إلا لغوي بارع مثل الفارقي، وقد اعتمد على ثلاثة مسالك في التوجيه النحوي الصحيح للبيت، هي (الترتيب اللفظي، والرسم الإملائي، والتحليل الصرفي) فضلا عن (الصنعة الإعرابية)، فقد ذكر أن (قال وقيل) اسمان لا مصدران، وجاء في الحديث (نهى عن القال والقيل) [1]، وقد انتصب (قالَ) بـ(سمعت)، والتقدير: (سمعت قالَ زيدٍ) كما تقول: (سمعت كلام زيد)، و(صاحب) كلمتان: (صاحِ) منادى، والباء حرف جر، والأصل أن تتصل بـ(بكر)، و(اللأواء) رفع بالابتداء وخبره (ببكر)، كما تقول: (يا زيد بفلانٍ الحاجةُ)، و(قائل) رفع لأنه خبر ابتداء محذوف والتقدير (هو

---

[1] ثمة خلاف بين اللغويين في ذلك، فبعضهم يرى أنهما مصدران مثل (القول)، وآخرون يرون أنهما اسمان، وقيل في ورودهما في الحديث: إنهما فعلان استعملا استعمال الأسماء. انظر: ابن منظور: لسان العرب مادة (قول).

قائل)، و(وقعتُ) أي (سقطت)، و(في) أمر من (وفَى يفي)، وترتيب الكلام في البيت على وجهه: (سمعت قالَ زيدٍ: يا صاحِ! ببكرٍ اللأواءُ، وهو قائل: قد وقعتُ، فِه)[1].

قال الشاعر:

على صُلبَ الوظيفِ أشدّ يوما وتحتي فارسٍ بطلٍ كُمَيتُ

البيت بترتيبه وضبطه لا يمكن قبوله لا إعرابا ولا معنى، ولا يقبل إلا بإعادة ترتيب ألفاظه، وهذا ما صنعه الفارقي؛ حيث ذكر في توجيهه أن البيت فيه تقديم وتأخير، ومراد الشاعر (على فارسٍ بطلٍ أشد يوما، وتحتي كميتٌ صلبُ الوظيف)، فعلى هذا يصحّ، ولكن فيه قبح؛ فقد فصل بين الجار والمجرور بما ليس ظرفا، فكان أقبح من الفصل بالظرف في مثل قول الشاعر[2]:

كما خُطّ الكتابُ بكفٍّ يوما يهوديٍّ يقارب أو يزيلُ

حيث فصل بالظرف، والظرف يكثر دوره في الكلام، فاستُجيز فيه ما لم يُستجَز في غيره، وفيه قبح آخر، وهو الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي[3]، فـ(صلب

---

[1] انظر: الإفصاح 71 : 73 و(صاحِ) ترخيم (صاحب)، والأصل أن يكتب (في) بدون ياء؛ لأن حذف الياء علامة بنائه أو جزمه على خلاف بين النحويين (انظر: الأنباري: الإنصاف م 72 ص 524) لكن الفعل لا يكتب على حرف واحد، وجرى العرف على إضافة (هاء) السكت إليه، ومن ثم أعتقد أن الياء أضيفت للفعل هنا إلغازا، وهي تعويض عن هاء السكت.

[2] منع البصريون الفصل بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وأجاز الكوفيون ذلك لضرورة الشعر؛ بحجة أن العرب استعملته كثيرا في كلامها؛ ومن ثم فهو في الشعر أولى، ومنه قراءة ابن عامر (وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم)، وهذه القراءة دافع عنها بعض العلماء ورفضها آخرون، بل قال الفراء عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول: (هذا مما يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية)، وقال مكي: (هذه القراءة فيها ضعف). انظر: الفراء: معاني القرآن 241/1 ومكي القيسي: الكشف 454/1 والأنباري: الإنصاف م 60 ص 427 : 431 وابن الجزري: النشر 197/2 وصرح ابن هشام بجواز الفصل بين الجار والمجرور بجملة كقولك: (اشتريته بأرى ألفِ درهم). انظر: مغني اللبيب 30/2

[3] الفصل بما ليس ظرفا أو جارا قبيح من وجهة نظر الفارقي! فيا تُرى ما رأيه في قوله تعالى: (وإنه

الوظيف) صفة للكميت، وقد فصل بينهما بـ(أشد يوما وتحتي فارس بطل)، ونصب (صلب) على الحال؛ لأنه وصف مقدم لنكرة، كما تقول: (عندي عاقلاً رجلٌ) [1]، كما فصل بين المبتدأ (كميت) والخبر (تحتي) بـ(فارس بطل)، وهو قبيح جدا، وعلى ذلك ففي البيت ثلاث ضرورات غير جائزة في الكلام، لكنها جائزة في الشعر على قبح[2].

قال الشاعر:

لا تبادرْ برحلةٍ وانتزاحٍ لستَ تدري متى يكونُ المماتا
واحذرِ اللهُ إنه لك راعٍ وتأيّدْ لكلِّ جمْعٍ شتاتا

الإشكال في نصب (المماتا وشتاتا)، والظاهر يقتضي الرفع، ورفع (الله) والظاهر يقتضي النصب، لكن هذا الإشكال يزول بإعادة ترتيب الكلام، وهذا ما صنعه الفارقي؛ حيث أعاد ترتيب الكلام على النحو التالي: (... لست تدري المماتا متى يكون، واحذر شتاتا لكل جمع وتأيد، الله إنه لك راع)، وعلى هذا يسهل إعرابه ومعرفة مقصوده، فـ(المماتا) مفعول به، والفعل (يكون) تام وفاعله ضمير يعود على (الممات)، والتقدير (متى يقع الممات)، أما رفع (الله) فعلى الابتداء وخبره جملة (إنه لك راع)، كما تقول: (زيد إنه قائم)، و(شتاتا) منصوب بـ(احذر)[3].

قال الشاعر:

قالَ لي سالماً تأمّلْ سعيدٌ يتوكَّا قد أنحلَتْه القيودا

إلغاز هذا البيت في فتح (سالماً) وضم (سعيد) وفتح (القيود)، وقد فكّ الفارقي هذا الإلغاز بالتوجيه النحوي الصحيح للبيت، معتمدا فيه على ثلاثة مسالك من مسالك التوجيه النحوي: (الترتيب اللفظي) و(التحليل الصرفي) و(الرسم الإملائي) فضلا عن

لقسم لو تعلمون عظيم) ففيه فصل بين الصفة والموصوف بجملة؟ وقد جعل ابن هشام من مواضع جملة الاعتراض وقوعها بين الصفة والموصوف. انظر: مغني اللبيب 28/2

[1] لا خلاف بين النحاة على أن نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال. (المقتضب 397/4 وابن هشام: مغني اللبيب 151/1)

[2] انظر: الإفصاح 115 : 117 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 24

[3] انظر: الإفصاح 119 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 24

مسلك (الصنعة الإعرابية)؛ فذكر أن البيت على التقديم والتأخير، فـ(سعيد) فاعل (قال)، و(سالمًا) أمر من (سالمَ يسالم مسالمة)، وقد ألحقته نون التوكيد الخفيفة [1] و(القيودا) نصب بـ(تأمّل)، وترتيب الكلام (قال لي سعيد: سالمن، تأمّل القيود قد أثقلته يتوكّأ) أي متوكّئا، فعلى هذا تصحيحه[2].

قال الشاعر:

إذا ما جاء شهرَ الصوم فافطر على مشويّةٍ، وكلِ النهارُ

الإشكال في نصب (شهر) ووصل همزة (افطر) ورفع (النهار)، وقد وجه الفارقي البيت توجيهيا نحويا صحيحا رفع إشكاله، وذلك من خلال أربعة مسالك: (الترتيب اللفظي والتفسير الدلالي والتحليل الصرفي والصنعة العروضية)، بالإضافة إلى المسلك المشترك في توجيه جميع الأبيات، وهو (الصنعة الإعرابية)، فقال: "إن في البيت تقديما وتأخيرا، وعليه يصحّ إعرابه؛ وذلك أنه نصب (شهر) على الظرف، والعامل فيه (جاء)، كأنه أراد (إذا جاء في شهر الصوم)، ورفع (النهار)؛ لأنه فاعل (جاء)، ويريد بـ(النهار) ولد الحبارى، وتقدير الكلام: (إذا جاء النهار في شهر الصوم فأفطر على مشوية وكلْ)، والإفطار بعد الصوم، فدل الكلام على أنه إنما يأكل إذا حل له الإفطار عشاء، وفي البيت ضرورة، وهي وصل همزة القطع، والقياس (فأفطر)؛ لأنه رباعي من (أفطر يفطر إفطارا) فأمره بقطع الهمزة، مثل (أحسن وأكرم)، إلا أنه وُصل ضرورة"[3].

قال الشاعر:

استرزقِ اللهَ واطلبْ من خزائنِه رزقاً يثبْكَ وإنّ اللهُ غفارا

---

[1] رسمت النون ألفا منونة إلغازا، ولها نظائر كقوله تعالى: (وليكوناً من الصاغرين) وقوله تعالى: (لنسعفاً بالناصية)

[2] انظر: الإفصاح 172

[3] انظر: الإفصاح 209 وانظر: ألغاز ابن هشام 46 ووصل همزة القطع من الرخص الشعرية المغتفرة. انظر: ابن عصفور: المقرب 559

الإشكال في رفع (الله) ونصب (غفارا) بعد (إنّ)، وذكر الفارقي نقلا عن ثعلب أن (إنّ) أمر من (أنّ يئنّ أنينا)، بمعنى (اشكُ) وهو مقدم في النية معطوف على (استرزق)، واسم الباري مرفوع بفعله (يثبك)، و(غفارا) نصب على الحال من اسم الباري، وترتيب البيت: (استرزق الله وإنَّ واطلب من خزائنه يثبك الله غفارا)، إلا أن نصب (غفارا) على الحال من اسم الباري ضعيف عند أصحابنا؛ لأن الحال شيء لا يجوز وصف القديم به؛ ومن هنا رد الناس قول الكسائي [1] في (كفوا أحد) أنه نصب على الحال وأن خبر (كان) الجار والمجرور المتقدم؛ لامتناع الحال في صفات الله سبحانه، لكن قوما قالوا بذلك، والبيت محمول على رأيهم فيه[2].

قال الشاعر:

تبيّنْ فإنّ الدهرَ فيه عجائبا وكم طوت الغبراءُ قوما وداحسِ

الإشكال في نصب (عجائب) وكسر (داحس)، وقد ذكر الفارقي أن (عجائب) مفعول به وفعله (تبينْ)، و(الغبراء) رفع بالابتداء وخبره (فيه)، ولا يجوز رفعها بـ(طوت)؛ لأن ذلك يؤدي إلى نقصان خبر (إنّ) ولا يحصل فيه فائدة، ألا ترى أنك لو قلت: (تبين عجائب فإن الدهر فيه) لم يستقل الكلام حتى تقول: (فيه كذا وكذا)؛ فلهذه العلة جعلت (الغبراء) ابتداءً، ولا يجوز أن تكون فاعلا على ظاهر الكلام، وليس المراد بـ(الغبراء) هنا الحرب القديمة، وإنما هي الأرض الآكلة للناس، وفي (طوت) ضمير فاعل يعود إليها، و(قوما) مفعول (طوت)، ويجوز نصبه على

---

[1] لم أعثر على رأي الكسائي، لكن وجدت الفراء يقول: إن العرب تقول: (لم يكن لعبدالله أحد نظيِّر)، فإذا قدمَتِ (النظير) نصبوه، ولم يختلفوا فيه، فقالوا: (لم يكن لعبدالله نظيرًا أحد)، وذلك أنه إذا كان بعدها فقد أتبع الاسم في رفعه، فإذا تقدم فلم يكن شيء قبله يتبعه رجع إلى فعل (كان) فنصب". انظر: معاني القرآن 187/3 وقال النحاس: "(كفوا) خبر (يكن) و(أحد) اسم (يكن)، هذا قول أكثر النحويين .. وفي نصب (كفوا) قول آخر ما علمت أن أحدا من النحويين ذكره، وهو أن يكون منصوبا على أنه نعت متقدم، فنصب على الحال". انظر: إعراب القرآن 312/5

[2] انظر: الإفصاح 209 : 210

التمييز؛ لأن الأصل (وكم قد طوت)، فلما فصل بين (كم) والنكرة المكثرة بها بطل الجر ونصبت على التفسير، وهو الأجود [1]، و(داحس) أمر من (داحسَ يداحسُ) كما تقول: (ضاربْ زيدا وشاتمْ بكرا) والمداحسة المضايقة؛ ولذا سميت الحرب القديمة (داحس) لشدتها وضيق الأرض بكثرة أهلها [2]، و(داحس) في البيت بمعنى (جرّب الأمور)، وفي البيت ضرورة، وهي صرف (عجائب)[3].

وبناء على توجيه الفارقي نرى أنه اعتمد على أربعة مسالك: (الترتيب اللفظي، والتحليل الصرفي، والتفسير الدلالي، والصنعة العروضية) فضلا عن مسلك (الصنعة الإعرابية)، والترتيب الذي ينبغي أن يكون عليه البيت: (تبينْ عجائبَ وداحسْ فإن الدهر فيه الغبراءُ، وكم طوت قوما).

قال الشاعر:

تُسعدُنا بالمزارِ طارقةً هندٌ ظلاما فنغنمُ الفرصُ

في توجيهه النحوي للبيت ذكر الفارقي أن (طارقة) نصب على الحال من (هند)، و(هند) رفع بفعلها الذي هو المصدر (المزار)، كأنه يريد: (بأن تزورنا هند طارقة)، و(الفرص) رفع بـ(تسعدنا)، وفي البيت تقديم وتأخير، وترتيبه أن تقول: (تسعدنا الفرص بأن تزورنا هند طارقة في الظلام فنغنم) أي نغنم الزيارة، وحذف (الزيارة) لدلالة الأول عليها[4].

قال الشاعر:

---

[1] نلحظ تناقضا بين قوله: (بطل الجر) و(هو الأجود)؛ لأن صيغة (الأجود) تقتضي أن يكون المقابل هو (الجيد)، و(بطل) يقابلها (الصحيح)، والثابت لدى النحاة أن الاتصال شرط لجر تمييز (كم) الخبرية، فإن فصل نصب حملا على (كم) الاستفهامية، وقد جاء في الشعر مجرورا مع الفصل بالظرف وبحرف الجر. انظر: حاشية الصبان 115/4

[2] لم أجد هذا المعنى في المعجم، بل ذكر ابن منظور أن (داحس) اسم فرس لقيس بن زهير العبسي، وكان سببا ضمن أسباب اشتعال الحرب، فسميت الحرب به. لسان العرب (دحس)

[3] انظر: الإفصاح 247 : 248 وانظر: ألغاز ابن هشام 30

[4] انظر: الإفصاح 264 : 265 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 50

خالف ابنِ الشحناءِ في كلِّ أمرٍ فاتركْه فقد كرهتُ الخلافُ

(الرسم الإملائي والترتيب اللفظي) هما السبب في إحداث الإشكال في البيت، يبدو هذا فيما ذكره الفارقي من توجيه؛ حيث ذكر أن (خالفِ) كلمتان: (خالي) منادى مضافا إلى النفس، أي (يا خالي)، وحذف (الياء)، و(في) حرف جر، وقد انحذفت الياء منها لفظا لالتقاء الساكنين، و(ابن) جر بها، و(الشحناء) جرّ بالإضافة، و(الخلاف) رفع بالابتداء، والخبر (في ابن..)، وترتيب الكلام: (يا خالي! في ابن الشحناء الخلافُ في كل أمر، فاتركه فقد كرهتُ) أي كرهته، وقد حذف المفعول للعلم به[1].

قال الشاعر:

فأصبحتْ بعدَ خطَّ بهجتِها كأنّ قفرا رسومَها قلَمَا

الإشكال في جر (بهجتها) ونصب (قفرا ورسومها وقلما)، وقد ذكر الفارقي أن توجيه إعراب البيت على التقديم والتأخير، وأمر ذلك ظاهر فيه، وعليه يصح إعرابه ومعناه، أما (قفرا) فخبر (أصبحت) منصوب، و(رسومها) مفعول (خطّ)، و(قلما) اسم (كأنّ) منصوب، و(خط) الخبر، وفاعله ضمير يعود على القلم، وترتيب الكلام: (فأصبحت بعد بهجتِها قفرًا، كأنَ قلمًا خطَّ رسومَها)، وفي البيت فساد من وجهين: أحدهما تقديم خبر (كأنّ) عليها، وهو لا يتقدم على اسمها، فكيف يتقدم عليها؟! وذلك لأنها حرف فليس لها تصرف الفعل في التقديم والتأخير [2]، والثاني: أنه فصل بين

---

[1] انظر: الإفصاح 298 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 59 وجدير بالذكر أن (حذف حرف العلة من اللفظ لالتقاء الساكنين) لا يوجب حذفه خطا، وإنما حذف الحرف من الخط إلغازا وإشكالا في البيت، وحذفه من الخط محمول على حذفه من اللفظ، وكان ينبغي على الفارقي أن يشير إلى ذلك، ولكنه اكتفى بقوله: "وقد حذف الحرف من اللفظ لالتقاء الساكنين)، وهذا الأمر تكرر كثيرا في الكتاب. أما حذف المفعول فمعروف في اللغة، وهو يحذف للعلم به وللعموم والشمول، ومن الأول قوله تعالى: (ما ودّعك ربك وما قلى) فالأصل (قلاك)، ومن الثاني قوله تعالى: (ولسوف يعطيك ربك فترضى)، فلم يذكر المعطَى.

[2] يقول المالقي عن (إنّ) وأخواتها: "إنها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد .. إلا أن تقدم

(كأنّ) واسمها بأجنبي وهو (قفرا رسومها)، ولا يفصل بينهما بشيء من الكلام إلا بالظروف وحروف الجر، نحو قولك: (كأنّ فيها زيدا قائم) و(كأنّ خلفك بشرا) [1]، وإنما وضع هذا البيت على فساد اعتمادا لتعلم به قوة مَن يسأل عن هذا التقديم والتأخير الذي وقع فيه: هل ذلك جائز أم لا؟ فإن ذهب إلى جوازه من أجل الضرورة فإنه قبيح جدا؛ لأن الضرورة إنما تجيز ما له وجه وإن ضعُف ذلك الوجه، فأما ما لا وجه له كرفع المفعول ونصب الفاعل فلا نجوّزه لفساده[2].

المنصوب لازم على المرفوع في بابها؛ تنبيها على أن عملها بحق الشبه لا بحق الأصل، ولم تتصرف تصرف الأفعال). انظر: رصف المباني 199 وانظر: الصبان: الحاشية 401/1

[1] اعتبر الفارقي الفصل بين الناسخ واسمه بغير الظرف والجار فسادا! في حين أن ابن هشام جعل من مواضع الجملة الاعتراضية وقوعها بين الحرف الناسخ وما دخل عليه، كقول الشاعر: (كأنّ وقد أتى حولٌ كميلُ أثافيَها حماماتٌ مُثُولُ)، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها. انظر: مغني اللبيب 30/2 وانظر: الصبان: الحاشية 401/1

[2] انظر: الإفصاح 349 : 351 و(اعتمادا) بمعنى (عمدا)، ولنا مع عبارة الفارقي الأخيرة اتفاق واختلاف، اتفاق في أنه لا يجوز للشاعر رفع المفعول ونصب الفاعل وما أشبه ذلك، واختلاف في أن الضرورات الشعرية لا تمثل وجها ضعيفا في كلام العرب، ولكنها هي رخص أعطيت للشعراء، بمعنى أنه يجوز للشاعر من المخالفات ما لا يجوز لغيره، وهي محصورة في مخالفات بعينها، وبالتالي فالتقديم والتأخير الذي لا يجوز في النثر إذا كان من أجل الوزن والقافية فهو جائز ضرورة.

التقدير والتأويل

ثمانية وأربعون بيتا جملة الأبيات المشكلة التي اعتمد الفارقي في توجيهها نحويا على مسلك (التقدير والتأويل) بمفرده أو بصحبة مسالك أخرى، وأرقامها كما وردت في الإفصاح هي:

1 2 4 7 8 17 21 25 26 27 28 29 36 39 43 49 56
66 68 70 71 73 74 83 85 86 98 99 101 107 110
112 114 119 128 139 141 145 146 175 185 189
197 215 227 247 257

ونعرض هنا نماذج من تلك الأبيات؛ لنتعرف على أهمية هذا المسلك في توجيه البيت نحويا عند الفارقي، على النحو التالي:

قال الشاعر:

بالغرامُ الذي يذيب بلاها ربِّها ذا دعاءَ صبٍّ كئيبا

الإشكال في ضم (الغرام) وكسر (ربها) وفتح (دعاء)، لكن هذا الإشكال يرفع إذا علمنا من الفارقي أن (الغرام) . وهو العذاب . هو رفع بالابتداء، والباء حرف جر، ومجروره ياء النفس، أي: (بي الغرام)، وسقطت ياء المتكلم من اللفظ لالتقاء الساكنين: الياء ولام التعريف، وسقطت من الخط حملا على اللفظ، فاتصلت الباء بالمبتدأ، و(ربِّ) هي (ربي)، فحذفت الياء ضرورة، ولكثرة حذفها من اسم الباري في النداء في قولهم: (يا ربِّ اغفر لي)، والنداء كالإخبار، ألا ترى أن رجلا لو قال لامرأة: (يا زانية) وجب عليه الحد؟ فلهذا حذفها منه هنا وإن كان غير منادى، و(ها) حرف تنبيه، و(ذا) إشارة، والرسم يقتضي وصلهما (هذا)، وهو مشير إلى الدعاء مضمرا؛ لأنه قد دل عليه بقوله: (بلاها)، فهو دعاء، وإن كان مخرجه مخرج الإخبار كقولهم: (رحمه الله وغفر له)، فالتقدير (هذا القول أدعو به دعاءً)، فـ(دعاءَ) نصب على المصدر بما دل عليه قوله (بلاها) من معنى الدعاء، و(كئيبا) نصب على

الحال من (صبّ)، وفيه ضعف؛ لأنه من نكرة فالصفة أولى به، ومع ضعفه فهو جائز؛ لأنه يقع التمام بالنكرة كما يقع بالمعرفة[1].

قال الشاعر:

فلو ولدتْ قُفَيرةُ جَروَ كلبٍ لسُبَّ بذلك الكلبِ الكلابا

الإشكال في نصب (الكلابا)، وقد خرّج الفارقي ذلك على أن يكون القائم مقام الفاعل مصدر (سبّ)، فهو مقدر في المعنى، فأسند الفعل إليه، وبقي الكلام نصبا على الأصل، فكأنه في التقدير: (لسُبّ السبُّ الكلابا)، وهذا ضعيف جدا؛ لأن المصدر والظرف والمفعول غير الصحيح (الذي وُصل إليه الفعل بحرف الجر)، متى اجتمعت في الفعل مع مفعول صحيح لم يقم مقام الفاعل غيره منها، وذلك نحو قولك: (ضُرب زيد بالعصا يوم الجمعة خلفك ضربا شديدا)، فهذا ما لا خلاف فيه بين النحويين، وإنما جاز تأوّل مثل هذا في البيت لضرورة الشعر، ولا يجوز في الكلام [2]، فأما قراءة من قرأ (وكذلك نُجّي المؤمنين) فذكر أهل العلم فيه ثلاثة أوجه: أحدها نحو ما تقدم، أي (نُجّي النجاءُ المؤمنين)، فأقام المصدر مقام الفعل فرفعه في التقدير، ونزّل الكلام على ما كان عليه قبل حذف الفاعل وبناء الفعل للمفعول، وهو ضعيف لما ذكرنا، ولأنه لو أراد ذلك لوجب أن يفتح الياء، فيقول (نُجِّيَ المؤمنين) كما تقول: (حُلِّيَ زيد)؛ إذ هو فعل ماض آخره مفتوح، ولا يحسن إسكانه وحمله على الضرورة؛ إذ لا ضرورة في القرآن، وقد أبى ذلك كافة أصحابنا، وإنما هو مذهب الكوفيين، وإنما

---

[1] انظر: الإفصاح 88 : 89 والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ويقع نكرة بمسوغ، ومن مسوغاته أن يكون مخصوصا بالإضافة، نحو (في أربعة أيام سواءً)، وعليه يحمل قول الشاعر: (دعاءَ صبٍّ كئيبا)؛ ومن ثم فإعراب (كئيب) حالا ليس ضعيفا في رأيي.

[2] هذه المسألة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين، وما ذكره الفارقي هنا هو رأي البصريين، أما الكوفيون فيجيزون إنابة أيّ منها مناب الفاعل؛ اعتمادا على قراءة أبي جعفر (ليُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون)، قال ابن الجزري: "وهذه القراءة حجة على إقامة الجار والمجرور (بما) مع وجود المفعول الصريح (قوما) مقام الفاعل كما ذهب إليه الكوفيون وغيرهم" (انظر: النشر 278/2، وانظر: ابن عصفور: المقرب 119 وابن هشام: أوضح المسالك 133/2)

توجيهه عندنا من وجهين: أحدهما أن يكون أراد (ننجّي المؤمنين) وحذف النون الثانية استثقالا لاجتماعهما وشبهما في الحذف بالتاء المكررة في مثل (تتفكرون) و(تتذكرون)، فقيل: (تفكرون) و(تذكرون)، ومنه: (تنزّلُ الملائكة) أي (تتنزل)، فيكون الفعل مسمى الفاعل، و(المؤمنين) مفعول، والوجه الثاني أن يكون أراد (نُنْجي) بنونين وجيم خفيفة من (أنجى ينجي)، ثم استثقل الجمع بين النونين، فلم يحذف الثانية، ولكنه أبدلها جيما لسكونها وأدغمها في عين الفعل، فقال: (نُجّي) كما قيل: (إنجانة وإجّانة)؛ وذلك لأن الجيم لها حظ المخرج من الخياشيم كما أن النون من الخياشيم فتقاربا لذلك، فجاز إبدال إحداهما من الأخرى وإدغامها فيها، هذا في البيت والآية[1].

قال الشاعر:

أما النهارُ ففي قيدٍ وسلسلةٍ والليلُ في جوف منحوت من الساج

إعراب البيت غير مُشكِل، لكن الإشكال في قبول المعنى المترتب على الإعراب؛ ولذلك قال الفارقي في توجيه البيت: "إن الكلام فيه محمول على السعة، فكأنه جعل النهار في قيد وسلسلة والليل في جوف منحوت من الساج، ولابد مع إعرابه هذا من تقدير مضاف محذوف أقيم المضاف إليه في المعنى مقامه، وعليه يصح المعنى، وهو: (أما صاحب النهار ففي كذا وكذا .. وأما صاحب الليل ففي كذا وكذا)، فحذف (صاحب) وأعرب (النهار والليل) بإعرابه، فرُفعا كما قال سبحانه: (واسأل القرية) أي (أهل القرية) [2]، ومن السعة في الكلام قولهم: (نهاره صائم وليله قائم) على تقدير: (صاحب نهاره وصاحب ليله)، وهو كثير في كلامهم، ومنه قول الشاعر: (فنام ليلي

---

[1] انظر: الإفصاح 93 : 95 وهذه القراءات بتوجيهاتها ذكرها علماء القراءات والتوجيه، مثل مكي القيسي وابن الجزري والبناء الدمياطي، لكنهم اختلفوا مع الفارقي في كلامه عن مخرجي الجيم والنون؛ حيث ذكروا أن إدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف في كلام العرب؛ لبُعد ما بينهما. انظر: الكشف 113/2 والنشر 243/2 والإتحاف 394 وذكر ابن عصفور أن النون تدغم في خمسة حروف (الواو والراء والنون والميم واللام). انظر: المقرب 412 وقد فات ابن عصفور أن النون تدغم في الياء.

[2] انظر: الأنباري: الإنصاف م 8 ص 61 والألوسي: روح المعاني 49/13

وتجلّى همّي)، أي (فنام صاحب ليلي)؛ إذ الليل لا ينام، وإنما يُنام فيه، ومنه قول جرير:

لقد لُمتِنا يا أم غَيْلانَ في السُرى ونمتِ وما ليلُ المطي بنائم

أي (وما صاحب ليل المطي بنائم)، فتبيّن ما ذكرت لك، فعليه يصحّ جميعه[1].

قال الشاعر:

إنّ قوما منهمْ عميرٌ وأشبا هُ عُميرٍ ، و منهمُ السفاحُ

لجديرون بالوفاء إذا قا لَ أخو النجدة: السلاحُ السلاحُ

الإشكال في رفع (السلاح السلاح)، وظاهر النص يقتضي نصبه على الإغراء، لكن الفارقي يرى الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (هذا السلاحُ)، فكأن المعنى: (بادروا، هذا السلاح)، ونقل عن الفراء جواز الرفع والنصب في قولك: (يا هؤلاء الليل الليل)، فالنصب على إعمال الفعل، تريد (بادروا الليلَ) أو (خذوا الليلَ)، ومنه قول القائل:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساعٍ إلى البيدا بغير سلاح

والرفع على (جاء الليلُ فبادروا)، و(هذا الليل)، تضمر ما يرفع كما تضمر ما ينصب، ومما جاء من الإغراء مرفوعا قولهم: (كذب عليكم الصيدُ)، أي (هذا الصيد)، وروي عن عمر أنه قال: (كذب عليكم الحجُ)، أي (هذا الحج أو جاء الحج)، وهذا قول الفراء وجميع الكوفيين[2].

قل الشاعر:

سألنا مَن أباك سراةُ تيمٍ تسوّدَه فقال أبي: نزارا

---

[1] انظر: الإفصاح 134 : 136 وإسناد الليل للنوم استخدام مجازي مثل (واسأل القرية).

[2] انظر: الإفصاح 145 : 146 وفي قوله تعالى: (ناقة الله وسقياها) قال الفراء: "نصب الناقة على التحذير، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على إضمار (هذه) لجاز، فإن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير، فلو قرأ قارئ بالرفع كان مصيبا". انظر: معاني القرآن 158/3 وانظر: حاشية الصبان 285/3

الإشكال في نصب (أباك ونزارا)، وقد رفعه الفارقي من خلال مسلكي (الترتيب اللفظي، والتقدير والتأويل)؛ حيث ذكر أن توجيه إعرابه على التقديم والتأخير وإضمار الفعل، فـ(أباك) نصب بـ(سألنا)، و(نزارا) نصب بإضمار فعل يفسره قوله (تسوّده)، والهاء في (تسوده) عائدة إلى (مَن)، والتقدير: (سألنا أباك من سراة تيم تسوده؟ فقال أبي: نزارا) أي (تسود نزارا)، وقد حذفه لدلالة الأول عليه؛ لأنه محكي، كما يقول القائل: (من رأيتَ؟)، فتقول: (غلاما)، أي (رأيت غلاما)، ولأن (من) نصب، فجئت بالمفسر في الجواب مثله في السؤال، كما قال سبحانه: (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) أي (أنزل خيرا)، فبنى كلامه على حسب ما في السؤال؛ ليكون حمله في إعرابه آكد في تعلقه[1]، و(سراة) رفع بالابتداء، و(تسوده) الخبر، و(من) تكون نصبا ورفعا، فالنصب على ما ذكرنا، والرفع بإضمار فعل يدل عليه (تسوده) كما تقول: (أزيدٌ سراة تيم تسوّده؟) أي (أيّ إنسان سراة تيم تسوده؟)، وهو الوجه من أجل الاستفهام، وإن شئت رفعته بالابتداء من أجل اشتغال الفعل بضميره، وتكون الجملة خبرا عنه، كما تقول: (أزيدٌ ضربته؟)، ويجوز على هذا رفع (نزار) على تقدير (هو نزار)، والأقوى في البيت هو النصب[2].

قال الشاعر:

إني وأسطارٍ سُطرْنَ سطرًا لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرا

الإشكال في كلمات: (أسطار) و(نصر) الثانية والثالثة، وذكر الفارقي أن الجر في (أسطار) على القسم، والأصل (وحق أسطار) يعني أسطار المصحف، و(نصر) الأول مضموم على النداء، أما (نصر) الثاني فيروى على ثلاثة أوجه: الرفع بلا

---

[1] ذكر الألوسي أن (خيرا) بالنصب مفعول لفعل محذوف، وفي اختيار ذلك دليل على أنهم لم يتلعثموا في الجواب، وأطبقوه على السؤال معترفين بالإنزال على خلاف الكفرة، فإنهم قالوا: (أساطير الأولين)، وقرئ بالرفع (خيرٌ) على أنه خبر مبتدأ محذوف، وهو جائز إلا أنه خلاف الأولى. (روح المعاني 498/14).

[2] انظر: الإفصاح 198 : 199 ورأي الألوسي في أن رفع (خير) خلاف الأولى يعضد رأي الفارقي بأن نصب (نزار) في البيت أقوى.

تنوين، والرفع بتنوين، والنصب بلا تنوين لا غير، فالضم بلا تنوين على أنه بدل من المنادى، فكأنه منادى يحل محله، والرفع بالتنوين على أن يكون عطف بيان على اللفظ، ومنزلته منزلة الصفة [1]؛ لأنه يتبعه في إعرابه، كما تقول: (يا زيدُ الطويلُ)، فالتنوين في مقابلة الألف واللام، أما النصب بالتنوين فعلى أن يكون عطف بيان على الموضع، كما تقول: (يا زيدُ الطويلَ)، تجري الوصف على الموضع، ولا يجوز البدل على الموضع؛ لأن رتبة البدل أن يحل محل المبدل منه، وأنت لا تقول (يا زيدا) إذا قصدت قصده، وأما (نصرا) الثالث فيجوز فيه ما جاز في (نصر) الثاني، لكنه منصوب . لا غير . من أجل أن القوافي كلها منصوبة[2].

قال الشاعر:

أ في السِّلْم أعيارًا جفاءً وغلظةً وفي الحرب أشباهَ النساء العوارِكِ؟

قال الفارقي في توجيه إعرابه: "إنه يريد (أتكونون في السلم كذا وفي الحرب كذا)، أي : (أتنتقلون مرة أعيارا ومرة أشباه نساء؟)، فهذا ذم لهم، وقوّى إضمار (كان) الاستفهام؛ لأنه يطلب الفعل، ومنه قول الآخر:

أ في الولائم أولادا لواحدة وفي العيادة أولادا لعَلاتِ

يريد: (أتصيرون في الولائم أولادا لواحدة، وتنتقلون في العيادة أولادا لعلات؟) فكذلك الأول، وعلى هذا تأويله[3].

---

[1] (نصر) الثالث منصوب على المصدرية أو منصوب على أنه عطف بيان أو بدل على المحل إذا ضُم (نصر) الأول. انظر: المبرد: المقتضب 209/4

[2] انظر: الإفصاح 202 : 204

[3] انظر: الإفصاح 308 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 63 والعوارك جمع عارك، وهي الحائض، والعلات : نساء الأب

الحمل على المعنى

وصف النحاة (**الحمل على المعنى**) بأنه غور من العربية بعيد ومذهب نازح فصيح، ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما [1]، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، ومنه قوله تعالى: "فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي" أي هذا الشخص، وقوله تعالى: "فمن جاءه موعظة من ربه" أي الوعظ، فكلاهما واحد، وقوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين" أراد بالرحمة المطر، وقوله: "تلتقطه بعض السيارة" لما كانت بعض السيارة سيارة في المعنى، وقوله تعالى: "ومن الشياطين من يغوصون له" فحمل على المعنى، وقوله تعالى: "ومن أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم" فأفرد على لفظ (مَن) ثم جمع بعد ذلك، ومنه قول أعرابي لأبي عمرو: "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها" فقال له أبوعمرو: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم أليس بصحيفة"، وقد علق ابن جني على مقالة الأعرابي هذه قائلا: "فهذا الأعرابي الجِلْف علّل هذا الموضع بهذه العلة، واحتجّ لتأنيث المذكر بما ذكره"[2].

والمعنى المقصود هنا هو المعنى النحوي، ويُسمَّى (الموضع)، فالحمل على المعنى هنا هو الحمل على الموضع، وهذا يعني أن اللفظ المحمول عليه تكون له وظيفتان نحويتان: وظيفة باعتبار موضعه وأخرى باعتبار ظاهره، أو يؤول اللفظ بلفظ آخر يحمل عليه غيره، ومن الأمثلة القرآنية قوله تعالى: (ما لكم من إلهٍ غيرُهُ)، فهذه الجملة وردت في تسعة مواضع، وقد قرئت كلمة (غير) بالرفع والجر والنصب، والرفع قراءة الجمهور، والجر قراءة الكسائي، والنصب قراءة شاذة [3]، وقد توقف العلماء عند إعراب (غيره)، وأجمعوا على أن الرفع والجر صفة لـ(إله) أو بدل منه إلا أن الرفع

---

[1] انظر: ابن جني: الخصائص 411/2 الأنباري: والإنصاف م 111 ص 763

[2] انظر: الإنصاف م 111 ص 763 والخصائص 249/1 والاقتراح 280

[3] راجع كتب القراءات مثل : الكشف والنشر والإتحاف. سورة الأعراف. الآية 59 حيث أول موضع من المواضع التسعة لهذه الجملة (ما لكم من إله غيره) في القرآن الكريم.

حمل على المعنى (الموضع) الذي هو الرفع على الابتداء أو الفاعلية، والجر مراعاة للفظ[1].

والأبيات التي اعتمد الفارقي في رفع إشكالها وفك إلغازها على مسلك (الحمل على المعنى) بشكل أساس بلغ عددها خمسة عشر بيتا، وقد شارك (الحملَ على المعنى) مسالك أخرى في التوجيه، وسنعرض لبعضها هنا، وأرقامها جميعا هي: 13 18 23 61 76 77 85 92 171 185 202 214 221 224

قال الشاعر:

درستْ وغيّر آيهنّ مع البلى إلا رواكدَ، جمرهنّ هباءُ

ومشجّجٌ أمّا سواد قذاله فبدا وغيّر ساره المعزاءُ

الإشكال في رفع (مشجج)، وقد قال الفارقي: "إنه رفع (مشجج) بالعطف على معنى ما قبله دون لفظه؛ لأن قوله: (إلا رواكد) في معنى الحديث بها، أي (بها رواكد)، فحمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينتقض الحديث، وهذا مثل قوله سبحانه: (ولحمِ طيرٍ مما يشتهون وحورٌ عينٌ)، فرفع لأنه حمله على معنى (فيها ذلك، وفيها حور عين)[2].

قال الشاعر:

لن تراها ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيبا

---

[1] انظر: مراجع الهامش السابق، وانظر: الألوسي: روح المعاني 539/8

[2] انظر: الإفصاح 81 : 82 وهذا النموذج من الحمل على المعنى النحوي والذي تكرر عند الفارقي له نظائر كثيرة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: (وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونورُ ومصدقا لما بين يديه من التوراة وهدًى وموعظةً للمتقين"، فالإشكال هنا في نصب (هدى وموعظة للمتقين)، وقد سئل العلامة ابن هشام عن سبب النصب، فأجاب بأن ذلك عطفا على محلّ (فيه هدى ونور)، فإن محله النصب على الحال من (الإنجيل). انظر: ابن هشام: حل ألغاز المسائل الإعرابية في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ص 15

الإلغاز في نصب (طيبا)، وقد قال الفارقي: "إنه نصب (طيبا) حملا على المعنى بـ(تراها)، وهذا مما يضعف في التأويل نصبه؛ لأنه حمله على المعنى قبل تمام الكلام، وما يحمل على المعنى فبابه أن يأتي بعد التمام؛ لأنه حمل على التأويل، وذلك نحو قولك: (رأيت زيدا له مالٌ وحسبا)، فالكلام قد تم عند قولك: (له مال)، ثم جئت بـ(حسب)، فإن عطفته على (مال) رفعته، وإن حملته على الرؤية نصبته؛ لأن الرؤية مشتملة على الكلام كله، كأنك قلت: (ورأيت له حسبا)؛ لأن ما تقدم يدل على هذا. فهذا حسن بالغ وما كان مثله في الشعر والكلام فجائز أن يحمل على المعنى لمجيئه بعد التمام، والذي يجيء محمولا على المعنى ولم يتم الكلام فهو قبيح، إنما يقع في ضرورة الشعر دون الكلام كهذا، فقوله: (لن تراها ولو تأملت) ليس بكلام تام، فنصب (طيبا) والكلام غير تام على معنى الرؤية لاشتمالها على الكلام جميعه في المعنى، فقد علم أنه متى رآها فقد دخل طيبها في الرؤية، فكأنه قال: (لن تراها ولو تأملت إلا وترى لها في مفارق الرأس طيبا)، ودلّ على هذا الفعلُ المنوي المقدر أول الكلام، فهذا أقبح ما يجيء في هذا الباب على جوازه"[1].

قال الشاعر:

علا اللهُ رزقَ الإنسِ والجنِّ راتبٌ فما أحد كاللهِ في الجود والسخا

الإشكال في فتح (رزق) وضم (راتب)، وقد اعتمد الفارقي على مسلك (الحمل على المعنى) في رفع الإشكال، فقال: "أما (علا) ففعل ماض، و(الله) رفع به، ومخرجه مخرج الأخبار، وهو ثناء على الله مثل (تبارك الله)، و(رزق) بالفتح أصله (رزقان)، وقد سقطت ألف التثنية من اللفظ لالتقاء الساكنين، وسقطت النون للإضافة، وهو رفع بالابتداء و(راتب) خبره، وجاز أن يوحّد الخبر وإن كان المبتدأ مثنى؛ لأن المبتدأ مصدر، والمصدر جنس، ولا فرق بين واحد الإنس وجمعه، فكان مثنى مثلَه مفردا، فجاء الخبر على المعنى موحدا"[2].

---

[1] انظر: الإفصاح 89 : 90 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 20

[2] انظر: الإفصاح 157 : 158 وانظر: ابن هشام: أوضح المسالك 174/1 وقال ابن عدلان: يمكن تفسير ذلك بأن االمصدر هنا محمول على محذوف، أي (شيء راتب)، مثل قوله تعالى:

قال الشاعر:

وجدنا الصالحين لهم جزاءٌ وجناتٍ وعينًا سلسبيلا

الإشكال في نصب (جنات)، وقال الفارقي في توجيه ذلك: "إن نصب (جنات)؛ لأنه عطفه على المعنى، وكأنه قال: (وجدنا لهم جنات)؛ لأن قوله (لهم جزاء) جملة في موضع نصب بـ(وجدنا)؛ لأنها سدت مسد المفعول الثاني؛ فلما اضطر إلى نصب (جناتٍ وعينا) حمله على مثل معنى الأول، وهذا حمل على المعنى بعد التمام واستيفاء الأول معناه، فهو حسن جميل[1].

قال الشاعر:

تذكرتُ أرضًا بها أهلُها أخوالَها فيها وأعمامَها

الإشكال في نصب (أخوالها)، أما (أعمامها) فعطف عليه، وقال الفارقي: إنه نصب (أخوالها) على المعنى، فكأنه قال: (تذكرت الأخوال والأعمام فيها)، ولو رفعته بدلا من (أهلها) لكان جائزا، فكأنه قال: (تذكرت أرضا بها أخوالها وأعمامها)[2].

(إن رحمة الله قريب من المحسنين) أي شيء قريب. انظر: الانتخاب 34 لكن هذا التفسير ضعيف، فتذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذّ ينزّه كلام الله عنه، ولا فصاحة في قولك: (رحمة الله شيء قريب)، بل هو عند ذي الذوق مستهجن. وقد تحدث الألوسي بإفاضة عن تذكير (قريب) في تفسيره روح المعاني 56/8 وما بعدها

[1] انظر: الإفصاح 314 وراجع كلام ابن هشام في نصب (هدى ورحمة) هامش ص 56

[2] انظر: الإفصاح 341 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 68

التفسير الدلالي

بلغ عدد الأبيات التي اعتمد الفارقي في توجيه إعرابها ورفع إشكالها على مسلك (التفسير الدلالي) سواء بمفرده أو بمعونة مسالك أخرى تسعة وثلاثين بيتا، وأرقامها على النحو التالي:

11 12 16 19 23 27 38 41 46 68 79 81 82 87 89
94 95 97 99 102 113 116 120 122 124 126 127
134 139 143 150 156 168 173 176 186 195 204
209

ونرصد هنا نماذج من تلك الأبيات لنرى أهمية هذا المسلك في توجيه إعراب الأبيات المشكلة وإزالة إلغازها:

قال الشاعر:

أنا عبدٍ لسيدٍ لم يطعْ في وصل حبلي وشاتَه الأعداءُ

اعتمد الفارقي في توجيه هذا البيت على أربعة مسالك: (التفسير الدلالي، والرسم الإملائي، والترتيب اللفظي، والصنعة العروضية)، فذكر أن الشاعر يريد بـ(أنا عبد): (أ نَعَب) من (النعب) وهو صوت الغراب؛ لأن الألف تسقط للدرج، فيبقى (أنَ) وتتصل بالعين والباء، فتصير (أنَعَب)، وكان الوجه فتح الباء؛ لأنه يصير فعلا ماضيا، وآخر الماضي مفتوح، إلا أنه أسكنها ضرورة، وهذا جائز؛ لأنه قد جاء عنهم إسكان المعرَب الذي بابه الحركة، قال الشاعر:

فاليومَ أشربْ غير مُستحقِبٍ إثماً من الله ولا واغلِ

والوجه (أشربُ) فحذف الإعراب للضرورة، وهو مذهب سيبويه، فإذا جاز في المعرب مثل هذا فهو في المبني الذي أصله السكون أجوز [1]، و(دنْ) أمر من (دان يدين)، و(الأعداء) رفع بـ(أ نعب)، وترتيب الكلام: (أ نعب الأعداء؟ دنْ لسيدٍ لم

[1] انظر: ابن عصفور: المقرب 558

يطع في وصل حبلي وشاتَه)[1].

قال الشاعر:

كساني أبي عثمان ثوبانُ للوغى وهل ينفعُ الثوبُ الرقيقُ لذي الحربِ

الإشكال في الشطر الأول، وقد اعتمد الفارقي في توجيهه على مسلكي (التفسير الدلالي والتحليل الصرفي) بالإضافة إلى (الصنعة الإعرابية)؛ حيث ذكر أن الكاف في (كساني) للتشبيه، و(ساني) اسم فاعل من (سنا يسنو) وهو المستقي للماء، و(ثوبان) اسم رجل، وهو رفع بالابتداء، والخبر (للوغى) أو (كساني) وهو الجيد، و(الوغى) صوت الحرب، سميت الحرب وغًى لكثرة الأصوات فيها، وتقدير البيت: (ثوبان كساني أبي عثمان في الضعف وقلة الغناء)[2].

قال الشاعر:

لقد قالَ عبدَ الله قولا عرفته أتانا أبي داوُدَ في مرتع خصبِ

الإشكال في فتح (عبد) وجر (أبي)، وقد اعتمد الفارقي في توجيه البيت على مسلكي (التفسير الدلالي) و(الرسم الإملائي) بالإضافة إلى مسلك (الصنعة الإعرابية)، فذكر أن الشاعر فتح الدال من (عبد)؛ لأنه يريد التثنية أي (قال عبدا الله)[3]، و(أتانا) تثنية (أتان)، وحذفت النون للإضافة و(أبي) جر بالإضافة، و(داوود) جر بالإضافة، وهو غير منصرف، ويجوز رفعه على النداء (يا داوود)، كما يجوز أن يكون (أتانا) فعل ماض و(أبي) بمعنى (والدي) فاعل، و(داوود) بدل مرفوع، وكل هذا بالغ جائز[4].

قال الشاعر:

---

[1] انظر: الإفصاح 79 : 80

[2] انظر: الإفصاح 90 : 91 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 21 وألغاز ابن هشام 20

[3] حذفت الألف من الخط حملا على حذفها من اللفظ، وفي حذفها إلغاز، لكن الفارقي لم يشر إلى ذلك اعتمادا على أنه ذكر مثله في مواضع أخرى، انظر على سبيل المثال ص 45

[4] انظر: الإفصاح 102 : 103 وانظر: ألغاز ابن هشام 25

إنما أُمَّ خالدٌ يوم جاءت بغلةَ الزينبيّ مِنْ قصْرُ زيدا

الإلغاز في كلمات (أمَّ) و(بغلة) و(قصر) و(زيدا)، وذكر الفارقي في توجيهه النحوي أن (أمَّ) بمعنى (شُجَّ في أمّ رأسه)، وهو فعل ماض لم يسم فاعله مثل (غُل ، شُدّ)، وهو من (المأمومة) وهي شجّة الرأس، و(خالدٌ) رفع لقيامه مقام الفاعل، وكون الفعل حديثا عنه ومبنيا له على صيغة، كما كان مبنيا للفاعل على صيغة، والصيغتان تقتضيان ما بنيتا له، كقولك: (ضُرب زيدٌ)، و(بغلةَ) تثنية، وسقطت الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين، فأُجري الخط في ذلك مجرى اللفظ، و(مِنْ) من (المين) وهو الكذب، و(قصرُ) اسم رجل، وهو مضموم على النداء، يريد: (يا قصرُ)، و(زيدا) يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون اسما علما مفعولا به للفعل (مِنْ) أي (اكذب يا قصر زيدا)، والثاني أن يكون مصدرا من (زاد يزيد زيدا)، والناصب له معنى (من)؛ لأن المين الكذب، والكذب تزيّد في القول، فكأنه قال: (زد في القول زيدا)، والكلام تمّ عند (بغلة الزينبيّ)، ثم استأنف ما بعده[1].

ونلحظ في تحليل هذا البيت أن الفارقي اعتمد على عدة مسالك، فاعتمد على (التفسير الدلالي) في توضيح معنى (أمّ) و(مِنْ)، واعتمد على (التحليل الصرفي) في أن (أمّ) فعل ماض مبني للمجهول، واعتمد على (الرسم الإملائي) في توجيه الفتح في (بغلةَ)، واعتمد على (الوقف والابتداء) في (من قصر زيدا)، ونلحظ في كلام الفارقي هنا أنه لم يذكر مصطلحات (نائب فاعل) و(مبني للمعلوم) و(مبني للمفعول)، في حين ذكر مصطلح (مبني للفاعل).

قال الشاعر:

مِنْ سعيدَ بن دَعلجٍ بابن هند تنـجُ من كيدِه ومِنْ مسعودا

واضح أن الإشكال في نصب كلمتي (سعيد ومسعود) وجزم (تنج)، وقد اعتمد الفارقي على مسلكي (التفسير الدلالي) و(التحليل الصرفي) في رفع إشكالها، فقال: "إن (مِن) في الموضعين أمر من (مان يمين مينا) وهو الكذب، ونصب (سعيدا) و(مسعودا) بوقوع الفعل عليهما، كأنه قال: اكذب سعيد بن دعلج واكذب مسعودا)،

---

[1] انظر: الإفصاح 161 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 35

و(تنج) جواب الأمر، والتقدير: (فإنك إن تكذبه تنجُ)، فحذف الشرط لدلالة الأمر عليه، كما تقول: (اضرب زيدا يكرمْك)، والتقدير: (فإنك إن ضربته يكرمك)، فحقيقة جزم الجواب إنما هو على هذا، وأن يكون جواب الشرط دلّ عليه الأمر، وإلا فليس للأمر جواب"[1].

قال الشاعر:

ما أكلنا شيئا من الخبز إلا أنه كان ذا خميرٍ فطيرُ

الإلغاز في رفع (فطير)، فالظاهر يوهم نصبه أو جره، ولو ضبطت (فطير) بالنصب أو الجر لفسد المعنى، يقول الفارقي: "إنه أراد أمر الجماعة من (طار يطير) وهو (طيروا) مثل (سيروا)، والفاء زائدة، وعليه يصحّ المعنى، ولولاه استحال أن يكون فطيرا وفيه خمير، وإنما أراد: (فطيروا بعد الأكل)[2].

قال الشاعر:

ولمّا قرا زيدٍ علينا كتابُه وفي الصحُفِ آثارا عرفنا السرائرُ

البيت بشكله وضبطه الظاهر مبهم في إعرابه ومعناه، لكن الفارقي بمهارة نحوية أزال إبهامه بتوجيهه الصحيح من خلال أربعة مسالك: (التفسير الدلالي، والتحليل الصرفي، والرسم الإملائي، والترتيب اللفظي)، فضلا عن مسلك (الصنعة الإعرابية)؛ حيث ذكر أن (لمّا) فعل ماض من (التلمية) بمعنى (التحسين)، يقال: (لمّى فلان ثوبه يلمّيه تلمية فهو مُلمّ والثوب ملمَّى) إذا حسّنه وزيّنه، و(قرا) يريد به (الظهر)،

---

[1] انظر: الإفصاح 171 : 172 وانظر: ألغاز ابن هشام 49 ومغني اللبيب 388/2 وحاشية الصبان 452/3 وفعل الأمر إذا وقع على نكرة بعدها فعل مضارع ففيه وجهان: الجزم على الجزاء والشرط، والرفع على أنه صلة للنكرة بمنزلة (الذي)، وتعرب جملته صفة للنكرة، كقوله تعالى: (أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا)، ولو قال (تكن لنا) كان صوابا، فإذا كان المضارع ليس للأول ولا يصلح فيه إضمار الهاء فليس إلا الجزم، كقولك: هبْ لي ثوبا أتجمّل مع الناس، فلا يكون (أتجمل) إلا جزما؛ لأن الهاء لا تصلح في (أتجمل)، وتقول: أعرني دابة أركبْ (وأركبُ) يا هذا؛ لأنك تقول: (أركبها). انظر: الفراء: معاني القرآن 81/2

[2] انظر: الإفصاح 197: 198

يقال: (ما على قرا الأرض مثله) أي (ما على ظهرها)، وموضع (قرا) النصب بوقوع الفعل عليه؛ إلا أنه مقصور لا يتبين فيه الإعراب، والفاعل (كتابه)، وكأنه استعار هنا الظهر للمغيب، أي (وحسّن مغيبه علينا كتابه)، و(علينا) أي (عندنا)، فأقام (على) مقام (عند)[1]، ونصب (آثارا) بـ(كتابه)؛ لأنه جعله مصدرا فأعمله، أي (كتابته آثارا)، و(السرائر) رفع بالابتداء، وخبرها (في الصحف)، و(عرفنا) نصب على الحال، ويجوز أن تكون خبرا، والتقدير (عرفناها) فحذف الهاء وهو يريدها، كقول الآخر:

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدّعي عليّ ذنبا كلُّه لم أصنعِ

يريد (أصنعه)، إلا أن هذا ضعيف؛ لأن الفعل إذا تقدم وقع في أقوى مراتبه، فضعفت فيه نية التأخير[2]، فوجب أن يعمل، وترتيب الكلام: (وحسّنَ ظهرَ زيدٍ كتابُه آثارا علينا، وفي الصحف السرائرُ عرفناها)[3].

---

[1] استعمال (على) بمعنى (عند) غير معروف، ولكن الثابت في اللغة هو تناوب الحروف بعضها مكان بعض، ولذلك أرجح تفسير ابن عدلان بأن (علينا) بمعنى (عنّا) أو للاستعلاء، فتكون تبيينا من (كتابه)" انظر: الانتخاب 40 ، وهذا ما نص عليه النحويون. انظر: المالقي: رصف المباني 434

[2] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 335/2

[3] انظر: الإفصاح 204 : 205

الوقف والابتداء

أحد علوم القرآن الكريم علم (الوقف والابتداء)، وهو ذو أهمية كبيرة؛ فبه تعرف كيفية أداء القرآن، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين والنقيضين المتباينين، ولا مبالغة في قولنا: من لم يعرف (الوقف والابتداء) لم يعرف القرآن؛ قال عنه النحاس: "هو علم يحتاج إليه جميع المسلمين؛ لأنه لابد لهم من قراءة القرآن؛ ليقرؤوه على اللغة التي أنزله الله بها، قال تعالى: (الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ)، فمن البيان الوقف على ما قد تمَّ والابتداء بما يحسُن الابتداء به، وتَبْيين ما يجب أن يُجتنَب من ذلك"[1].

والوقف ***لغة*** هو الكفّ عن الفعل والقول، و ***اصطلاحا*** هو قطع الصوت على الكلمة زمنا ما يتنفس فيه بنية استئناف القراءة؛ إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، وثمة فرق بين الوقف والقطع والسكت، فالقطع هو انتهاء القراءة رأسا، والسكت قطع الصوت زمنا ما من غير تنفس دون زمن الوقف[2].

فإذا ما جئنا إلى كتاب الإفصاح نجد أن الأبيات التي اعتمد الفارقي في توجيهها نحويا بشكل أساس على مسلك (الوقف والابتداء) قليلة، وسنعرض لبعضها هنا؛ لنتعرف على تحليل الفارقي لها لرفع إلغازها وإشكالها، على النحو التالي:

قال الشاعر:

صِلْ حبالي فقد سئمتُ الجفاءُ يا قتولي واحفظ عليَ الإخاءُ

الإشكال في رفع كلمتي (الجفاء) و(الإخاء)، وظاهر التركيب والترتيب اللفظي على هذا النحو يقتضيان نصبهما، فإذا قرأنا توجيه الفارقي لهما زال الإشكال؛ فقد ذكر أن (الجفاء) رفع بالابتداء، و(يا) تنبيه، والمنادى بها محذوف، كأنه أراد (الجفاءُ

---

[1] انظر: النحاس: القطع والائتناف 19

[2] انظر: ابن الجزري: النشر 188/1 . 189 والأنصاري: المقصد لتلخيص ما في المرشد 10 والأشموني: منار الهدى 24 والبنّاء: إتحاف فضلاء البشر 134 وممن استخدم القطع بمعنى الوقف النحاس في كتابه (القطع والائتناف)، فمعناه (الوقف والابتداء) كما ورد في العنوان.

يا قومي قتولي)، ومثله قراءة (ألا يا اسجدوا) يريد (يا قوم اسجدوا لله)[1]، فحذف المنادى؛ لأنه مفعول في الأصل، والمفعول يحذف كثيرا؛ لأنه فضلة، وعلق حرف النداء كما تعلق الأفعال المتعدية؛ لأنه نائب عن الفعل، فهو يمال كما يمال الفعل، ومثله في التعدي، فيتعدى تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر، كما في قولك: (يا عبدالله، ويا لَزيدٍ)، مثل قولك: (نصحتك ونصحت لك).

و(قتولي) خبر للمبتدأ (الجفاء)، والتقدير (الجفاء قتولي يا قومي)، و(سئمت) معلق لم ينصب شيئا، اقتصر فيه على الفاعل؛ لأنه لم يسأم شيئا بعينه، وقوله (واحفظ) كلام تام لا تعلّق له بما بعده، و(الإخاء) رفع بالابتداء، وخبره (عليّ)، أي (الإخاء عليَّ)، كما تقول: (اصبر، عليّ إكرامك)، و(احفظ ، عليّ حفظك)[2].

فالفارقي . كما نرى . قد اعتمد على مسلك (الوقف والابتداء) بالإضافة إلى مسلك (التقدير والتأويل) في توجيه إعراب الكلمات الملغزة، فالفعل (سئمت) غير مرتبط نحويا بـ(الجفاء)، كما أن الفعل (احفظ) غير مرتبط بـ(الإخاء)، وإن كان المعنى العام للبيت يجمع بين هذه الجمل المستقلة، ولو طبقنا أحكام الوقف القرآنية على هذا البيت

---

[1] اختلف القراء في هذه الآية، فقرأ نافع وعاصم وأبوعمرو وحمزة بتثقيل (ألاّ)، وقرأ عبدالرحمن السُّلمي والحسن والكسائي وأبوجعفر بالتخفيف (انظر: ابن الجزري: النشر 253/2 والبناء: الإتحاف 427) وجدير بالذكر أن (**يا**) حرف له وظيفتان نحويتان: النداء والتنبيه؛ إذ ينادَى به مرة، ولا ينادى به أخرى، ومن أمثلته في النداء قوله: (يا قوم لا أسألكم عليه أجرا. هود 51)، ومن أمثلته في التنبيه قوله: (يا ليت قومي يعلمون. يسين 26)، وليس ثمة اتفاق بين النحويين على أن (يا) هنا للتنبيه، فبعضهم يرون أن هذا الحرف إن لم يكن بعده اسم منادى فهو للتنبيه لا غير، كما في قوله تعالى: "ألاَ يا اسجدوا لله" (ابن جني: الخصائص 195/2)، وآخرون يرون أنه للنداء وإن لم يكن بعده اسم منادى، فالمنادى محذوف للعلم به، ويقدر في الآية بـ"يا قوم اسجدوا" (ابن هشام: مغني اللبيب 599/2)، ولأصحاب الرأي الأول تعليل مقنع يلخصه المالقي في أمرين: الأول: أن ياء النداء نابت مناب الفعل، فلو حذف المنادى حذفت الجملة بأسرها، وذلك إخلال، والثاني: أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد؛ فلزم على هذا أن تكون (يا) لمجرد التنبيه من غير نداء (انظر: رصف المباني 514).

[2] انظر: الإفصاح 73 : 74 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 18 وألغاز ابن هشام 18

لقلنا: إن الوقف على (سئمت) و(احفظ) وقف تام أو كاف[1].

وأرى أن الإشكال يرفع واللبس يزول بإضافة (الفاء) الفصيحة أو (إنّ) قبل الجملة الاسمية أو كليهما معا، فيكون الكلام هكذا: (احفظ فعليّ الإخاء) أو (احفظ إنّ عليّ الإخاء) أو (احفظ فإن علي الإخاء)، فهذا أفضل وأفصح مما عليه البيت، وهو النظم القرآني في جميع الآيات المماثلة في التركيب، كقوله تعالى: (و اصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ) وقوله تعالى: (وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِي ن)، ولعل الشاعر مدرك ذلك جيدا، لكنه أتى بالبيت على صورته ضرورة أو إلغازا.

قال الشاعر:

عله أن يعود بعدُ التنائي أَمَماً بالذي يمنُّ الرضاءِ

الإشكال في ضم (بعد) وكسر (الرضاء)، وفي توجيهه للبيت ذكر الفارقي أن (بعد) مبني على الضم؛ لأنه غاية، و(التنائي) في موضع رفع بفعله (يعود)، وهو منقوص لا يظهر فيه الإعراب، والنية فيه التقديم، و(الأمم) القرب، وهو نصب على الحال من (التنائي)، فأما (الرضاءِ) فإنه مقصور، تقول: (رضي رضًى) مثل (عمي عمًى)، وهو في موضع رفع بفعله (يمنّ)، والهمزة بعده فعل أمر من (وأى يئي) بمعنى (وعد)، ومعنى البيت: (عله أن يعود التنائي بعد القطيعة أمما) وتمّ الكلام، ثم قال: (بالذي يمنّ الرضى) أي (عد بالذي يمن به الرضى)، والباء في (بالذي) متعلقة بالأمر (إ) ، وهو يأمر من يحبه، فأضمر في الأمر وإن لم يجر له ذكر الخطاب[2].

قال الشاعر:

يا ابنِ زيدٌ قد خان كلِّ صديقٍ عنده من حمامِه أفراخا

---

[1] الوقف التام هو الذي يحسن الوقف عليه لتمامه المطلق، ويحسن الابتداء بما بعده لاستغنائه عما قبله لفظا ومعنىً، والوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ. للمزيد انظر للباحث: (أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني) بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي لكلية دار العلوم بجامعة المنيا 2008

[2] انظر: الإفصاح 82 : 83

الإلغاز في الشطر الأول، وأجاب عنه الفارقي بأن (ابنِ) منادى مضاف إلى ياء النفس، وقد حذف الياء واجتزأ بالكسرة منها، كما تقول: (يا غلامِ أقبل ويا ربِّ اغفر لي)، و(زيد) رفع بالابتداء، و(قد خان) خبر عنه، والتقدير (يا بنيّ زيدٌ قد خان فاعلم)، و(كلٍّ) هي (كلْ) أمر من (الأكل)، ولام جر، والأصل أن تتصل بـ(صديق)، لكنها اتصلت بالفعل إلغازا، فالتقدير: (كلْ أفراخا لصديق عنده من حمامه)، و(من) متعلقة بـ(كل)، و(عنده) صفة لـ(صديق)، وإن شئت جعلت (من حمامه) صفة (الأفراخ) وعلقته بمحذوف، وفيه ضعف لفصلك بين الصفة والموصوف بما ليس منهما وهو قولك (لصديق عنده)[1].

ونحن نرى أن الإعراب الأول يصلح للبيت بترتيبه الظاهر، وأن الإعراب الثاني الذي في بعضه ضعف لا يجوز إلا بإعادة ترتيب الكلام على النحو الذي ذكره الفارقي؛ ومن ثم نرجح الإعراب الأول.

قال الشاعر:

وفي كتبِ الحجَاج أمثالُ معشرٍ تعلّمها منّا سعيدا وعامرا

الإشكال في نصب (سعيدا وعامرا)، وقد اعتمد الفارقي في توجيهه ورفع إلغازه على مسلكي (الوقف والابتداء) و(التفسير الدلالي)، فقال: "في (تعلّمها) ضمير فاعل من (الحجاج)، وقد تم الكلام، ثم استأنف فقال: (منّا سعيدا وعامرا) أي: (كذبنا سعيدا وعامرا)؛ لأنه من (المين) بمعنى الكذب"[2].

قال الشاعر:

ألا طرَقَتنا من سعادَ الطوارقُ فأرّقْنَ منّا مستهامٌ وعاشقُ

الإشكال في رفع (مستهام وعاشق)، وأزال الفارقي هذا الإشكال من خلال مسلك (الوقف والابتداء)؛ حيث ذكر أن الكلام تمّ عند قوله: (فأرقْن)، كما يقال: (ضربت زيد فأوجعتُ)، والوجه (فأوجعته)، و(أرقننا)، وحذف الضمير للعلم به، ثم استأنف فقال:

---

[1] انظر: الإفصاح 151 : 152 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 32

[2] انظر: الإفصاح 185

(منّا مستهام وعاشق)، فرفع (مستهام) على الابتداء، وعطف عليه (عاشق)[1]، كما قال سبحانه: (فمنهم شقيّ وسعيد)، أي (ومنهم سعيد)، فحذف خبر الثاني لدلالة الأول عليه[2].

[1] انظر: الإفصاح 306 وانظر: ألغاز ابن هشام 48

[2] انظر: الإفصاح 306 وانظر: الألوسي: روح المعاني 463/12

الصنعة العروضية

نقصد بها القواعد التي تؤدي إلى استقامة الوزن والقافية، وهي مقدمة على قواعد اللغة، فللشاعر أن يخالف قواعد اللغة من أجل استقامة الوزن العروضي، وقد اصطلح العلماء على تسمية تلك المخالفة بـ(**الضرورة الشعرية**)، واعتبروها رخصة للشاعر، وهي تذكرنا بالقاعدة الأصولية الفقهية (الضرورات تبيح المحظورات)، إلا أن المحظور هنا هو مخالفة النظام اللغوي في بعض قواعده، يقول العكبري: "ضرورة إقامة الوزن تدعو إلى جواز ما تمهّد في القواعد الكلية خلافُه، ولذلك جاز للشاعر زيادة كلمات يقوّم بها الوزن وحذف شيء ليصحّح"[1].

وقد حصر العلماء المخالفات في أشياء بعينها، يقول ابن عصفور: "اعلم أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع، من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز اضطُر إلى ذلك أو لم يُضطر إليه؛ لأنه موضع قد أُلِفَتْ فيه الضرائر، وأنواعها محصورة في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل"[2]، وبعض الرخص تغتفر للشاعر دون بعض؛ إذ ليس جميعها في مرتبة واحدة من حيث الاستساغة والقبول، وكلما أكثر الشاعر من اللجوء إليها قبح شعره.

وجملة الأبيات التي اعتمد الفارقي في توجيه إعرابها ورفع إشكالها على مسلك (الصنعة العروضية) خمسة وعشرون بيتا، أرقامها هي:

1 11 21 23 30 33 44 47 67 75 81 83 87 88 93
103 107 118 119 125 148 155 232 247 258

---

[1] انظر: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب 96/2

[2] انظر: ابن عصفور: ضرائر الشعر 13 والمقرب 556 وانظر: العكبري: اللباب 97/2 وما بعدها. و**من ضرورات الزيادة:** تنوين مالا ينصرف وتنوين المنادى المبنيّ ومد المقصور، **ومن ضرورات النقص:** قصر الممدود وترخيم غير المنادى وترك تنوين المنصرف وتخفيف المشدد، **ومن ضرورات التغيير:** وصل همزة القطع وقطع همزة الوصل وفك المدغم.

وفي كل الشواهد نجد هذا المسلك مصحوبا بمسالك أخرى، ونعرض هنا نماذج من تلك الأبيات، إضافة إلى ما مرّ بنا . وسيمرّ . من نماذج تحت مسالك أخرى شارك فيها هذا المسلك؛ لنتعرف على أهميته في توجيه الفارقي للأبيات المشكلة.

قال الشاعر:

كيف نومي على الفراش ولمّا تشملِ الشامَ غارة شعواءُ
تذهلُ الشيخَ عن بنيه وتُبدي عن خِدامِ العقيلةُ العذراءُ

البيت من الخفيف [1]، والإشكال في رفع (العقيلة) والظاهر يقتضي جرها على الإضافة، أما (العذراء) فوصف لها، وقد اعتمد الفارقي على (الصنعة العروضية) في توجيه الرفع، غير أنه ابتدأ توجيهه بتفسير معاني بعض الكلمات، فذكر أن (الخدام) سيور تشدّها العرب على نعالها؛ لأنها لا تخصف، وأصلها الخلخال، وسُمي السير (خدمة)؛ لأنه يقع موقع الخلخال، و(العقيلة) المرأة التي عُقلت أي حصّنت من أن تُرى، و(العذراء): البكر، يقال: رجل أعذر وامرأة عذراء.

ثم انتقل الفارقي إلى توجيه رفع (العقيلة)، فذكر أن الشاعر رفع (العقيلة) بالفعل (تبدي)، ولم يجرها بالإضافة؛ لأنه لم يحذف التنوين من (خدام) ليضيفه إلى (العقيلة)، وإنما حذفه لالتقاء الساكنين: هو ولام التعريف لضرورة الشعر، كما قيل:

فألفيتُه غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا

يريد: (ذاكراً اللهَ)، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين لا للإضافة، ولولا ذلك لجرّ (ولا ذاكرَ اللهِ)، وقد روي بالجر [2]، ورُوي أن عُمارة بن عقيل قرأ (ولا الليلُ سابقُ النهارَ) بنصب (النهار)، فسئل: ماذا تريد؟ فقال: (سابقٌ النهارَ)، فقيل له: هلاّ قلته؟ فقال: (لو قلته لكان أوزن)، أي (أثقل) [3]، وما اختلف أصحابنا في أن التنوين يسقط في ضرورة الشعر لالتقاء الساكنين، كما تسقط حروف العلة، وقد أجازوا ذلك في النون

---

[1] جميع النماذج التي سترد تحت هذا المسلك سنذكر فيها اسم البحر العروضي؛ لأن في ذكره تبيانا للضرورة الشعرية التي ألجأت الشاعر إلى المخالفة.

[2] انظر: المبرد: المقتضب 312/2 والعكبري: اللباب 100/2 وابن هشام: مغني اللبيب 385/2

[3] انظر: الأنباري: الإنصاف م 94 ص 659 وما بعدها وانظر: الألوسي: روح المعاني 32/23

الساكنة وهي أقوى من التنوين؛ لكونها أصلا والتنوين أبدا زائد، والنون ثابتة في الخط ولا صورة للتنوين، وحذف التنوين بدون التقاء ساكنين يراه الخليل وسيبويه وأكثر النحويين جائزا، والعرب تقول: (سلامُ عليكم) غير منون، فحذفوا التنوين لكثرة هذه اللفظة في الاستعمال[1]، فهذا يدلك أنه يريد (عن خدامٍ) بالتنوين، وقد حذفه لالتقاء الساكنين[2].

قال الشاعر:

عجبتُ والدهر كثير عجبُهْ

من عنزيّ سبّني لم أضربُهْ

البيت من الرجز، والإشكال في ضم الباء من (أضربه)، يقول الفارقي: "إنه ضم الباء، وحدّها الإسكان للجزم نحو قولك (اضربْه)[3]؛ لأنه حين أسكن الهاء للوقف وهي مضمومة واضطر إلى تحريك الباء نقل ضمة الهاء إليها، فالضمة في الباء ضمة بناء لا ضمة إعراب، وهذا مذهب في الوقف [4]، كقول الآخر: (فإنما أنت أخ لا

---

[1] ذكر ابن هشام أن سبب حذف التنوين يحتمل أن يكون إضمار (أل) أي (السلام) أو حذف مضاف إليه، أي (سلام الله). انظر: مغني اللبيب 354/2

[2] انظر: الإفصاح 54 : 61 وذكر الفراء في تعليقه على قوله تعالى: (أحد الله الصمد) أنه قرئ بحذف النون من (أحد)؛ لأنها نون إعراب، ونون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت، وكذلك إذا استقبلها ساكن، فربما حذفت وليس بالوجه، والتنوين أجود. (معاني القرآن 187/3)

[3] يظهر لنا هنا أن الفارقي يذهب مذهب الكوفيين في القول بجزم الأمر، وهذا يخالف مذهبه البصري الواضح في الكتاب، حتى إنه يصفهم كثيرا بقوله: (أصحابنا).

[4] الوقف على الأسماء له ستة أوجه في العربية: أجودهن أن تقول في الرفع: (هذا زيدُ) بالإشارة إلى الضمة، وفي الخفض: (مررت بزيدِ) بالإشارة إلى الكسرة، وفي النصب: (رأيت زيدا) بإثبات الألف، ومنهم من يقول: (رأيت زيدَ)، فيشير إلى الفتحة، ولا يثبت الألف، ومنهم من يقول: (هذا زيدو) و(رأيت زيدا) و(مررت بزيدي)، ومنهم من ينقل الحركة إلى وسط الاسم إذا أمكن النقل إليها، فيقول في الرفع: (هذا بكُر) وفي النصب: (رأيت بكَر) وفي الخفض: (مررت ببكِر)، ومنهم من يقف بغير إعراب، فيقول: (هذا زيدْ، رأيت زيدْ، ومررت بزيدْ)، والوجه الخامس تشديد آخر الاسم إذا أمكن ذلك، كقولهم: (هذا عمرّ)، والوجه السادس الوقف بالإسكان في المرفوع والمجرور

نعدمُهْ)، فـ(نعدمه) جزم على الدعاء أي (لا عدمناه)، فلما وقف على الهاء واضطر إلى تحريك ما قبلها حرّكه بحركة الموقوف عليه، وقال امرؤ القيس: و(أفلتَ منها ابن عمرو حُجُرْ)، يريد (حُجْرُ) فنقل ضمة الراء إلى الجيم"[1].

قال الشاعر:

كِلِيني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ

البيت من الطويل، والإشكال في فتح (أميمة)، والظاهر يقتضي الرفع، وقد اعتمد الفارقي على الصنعة العروضية في رفع الإشكال، فذكر أن الشاعر يريد الترخيم (أميمَ) إلا أنه اضطر فأقحم الهاء، ومعنى الإقحام هو زيادة حرف يقتضيه معنى أو لفظ، والنية إسقاطه، وإنما يزاد توكيدا، وليست الهاء المقحمة بالهاء المحذوفة، وإنما هي غيرها، وإن كانا من لفظ واحد، ولما كانوا كثيرا مما يرخمون ما فيه هاء التأنيث ويتركون المرخم مفتوح الآخر، ثم جاءوا بالهاء تأكيدا للهاء المحذوفة تركوا اللفظ على ما كان عليه قبل الإتيان بالهاء المقحمة؛ لأنها في حكم ما لا يعتد به، فكما قالوا: (يا أميمَ) قالوا: (يا أميمةَ)، ولولا ما ذكرنا من إرادة الترخيم والإقحام لضم فقال: (يا أميمةُ)[2].

وبالألف في المنصوب، وهو الأكثر شيوعا في كلام العرب ، غير أن الوجه الأول هو الوجه العالي عند العرب، وهو عند النحويين أثبت في القياس. والإشارة إلى الضمة والكسرة بصوت ضعيف تسمى الروم، وهو يدركه السامع، وضم الشفتين دون صوت يسمى الإشمام، ويدركه المبصر، والغرض منهما التفرقة بين السكون الأصلي والسكون العارض للوقف، والروم لا يأتي في المنصوب المنون إلا في لغة ربيعة؛ لأن عامة العرب تقف على المنصوب المنون بالألف، وربيعة بالسكون، وقلب تنوين الرفع واوا وتنوين الجر ياءً في الوقف لغة أزد السَّراة، وهي لغة قليلة الاستعمال مكروهة للثقل فيهما، والوقف على المنصوب المنون بالسكون مع حذف الألف لغة ربيعة. (للمزيد انظر: الفارسي: التكملة 204 والأنباري: الإيضاح 389 : 390 والرضي: شرح الشافية 272/2: 276 والصبان: الحاشية 287/4 والمالقي: رصف المباني 498، 510 وابن هشام: قطر الندى 328

[1] انظر: الإفصاح 104 : 105

[2] انظر: الإفصاح 108 و(**هاء التأنيث**) مصطلح معروف عند النحاة، استخدمه سيبويه والفراء

قال الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

الصنعة الإعرابية تقتضي حذف الياء من (يأتيك) للجزم، كما في قوله تعالى: (ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم)، وقد علل الفارقي إثباتها بالصنعة العروضية؛ إذ قال: "والوجه في إثباتها أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح للضرورة، فقدر الياء قبل الجزم متحركة بالرفع، كأنه (يأتيُك) كما تقول: (يضربُك)، وهذا هو الأصل، إلا أن الضمة تستثقل على الياء فتسلب منها، وتسكن في حالة الرفع، كما تقول: (هذا القاضي)، والأصل (القاضيُ)، ثم أدخل الجزم، فحذف الحركة وسكنت الياء [1]، كما تقول: (ألم يضربْك)، ومثل ذلك قول الآخر:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

والوجه: (لم ترَ) ، وإنما لم يحذف الألف لما ذكرت، وإن كانت الحركة في الألف متعذرة؛ لأنها لا تكون قط إلا ساكنة؛ لأنها مقدرة في الأصل، وذهب قوم إلى أنه

وغيرهما (انظر: د.عبدالله الخثران: مصطلحات النحو الكوفي 133)، ويغلب عليه أنه كوفي، يقول أبوبكر الأنباري : "اعلم أن كل هاء دخلت للتأنيث فالوقف عليها بالهاء والتاء جائز" (إيضاح الوقف والابتداء 281)، وقد اختلف النحويون في أصل علامة التأنيث، فبينما ذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل عنها، ذهب الكوفيون إلى العكس (الرضي: شرح الشافية 288/2 وابن يعيش: شرح المفصل 89/5)، ويرى د.إبراهيم أنيس أن الأسماء التي تنتهي بالتاء المربوطة لا يوقف عليها بالهاء كما ظن النحاة، وإنما تحذف التاء، ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير، فيخيّل للسامع أنها تنتهي بالهاء (انظر: في اللهجات العربية 124)، والباحث يرى أن التاء هي الأصل، والهاء عوض عنها في الوقف بدليل أن بعض اللهجات تقف عليها بالتاء.

[1] جمهور النحاة على أنه مختص بالضرورة، ويرى بعضهم أنه يجوز في سعة الكلام، وهو لغة وخرّج عليه قراءة قنبل (إنه من يتقي ويصبر) ، وفي تخريجها قيل: إنه مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة وهذه ياء إشباع، وقيل: جزمه بحذف الحركة المقدرة وهو لغة، وهو مرفوض عند بعض النحاة ومقبول عند رؤساء النحويين، وقيل: هو مرفوع و(مَن) موصول. انظر: السيوطي: الهمع 180/1 والألوسي: روح المعاني 729/16

حذف الألف وأبقى الفتحة، ثم اضطر إلى إشباع الفتحة فنشأت منها ألف أخرى ليست المحذوفة، وفي هذا التأويل تعسف إلا أنه أجود من الأول[1].

قال الشاعر:

أمسى بأسماءَ هذا القلب مجهودا متى أقول: صحا ، يعتاده عيدا

الإشكال في نصب (عيداً)، لكنه زال بتوجيه الفارقي الدقيق لإعرابه؛ حيث قال: "والذي عليه كافة النحويين أن (يعتاده) فعل مستقبل، و(عيدا) نصب على المصدر وإن لم يكن مصدرا، وإنما هو الاسم من هذا، مثل (القيل)، و(العَود) هو المصدر، وإنما استعمله في موضع المصدر من أجل القافية؛ لأنه قصد المبالغة، ومن هنا أخذ (العيد) لكثرة تردده في الأيام، فكأنه قال: (يعتاده اعتيادا)، ثم جعل (العيد) في موضع الاعتياد، ولولا هذا التقدير لكان مرفوعا بفعله، كما قال الآخر:

عاد قلبي من الطويلة عيدُ واعتراني من حبها التسهيدُ

فكل ما عاودك من حب أو مرض أو غير ذلك لوقته فهو عيد[2].

قال الشاعر:

خليليّ إني بالعُلَى جدّ عالقٍ نهاري وتطبيني إليها المساعيا

الإشكال في كلمة (المساعيا)، وقد اعتمد الفارقي في توجيه إعرابه على ثلاثة مسالك: (الصنعة العروضية والتحليل الصرفي والتفسير الدلالي)؛ حيث قال: "إنه يريد (المسا) ضد الصباح، وقد قصره للضرورة، و(عيا) أمر للمثنى من (وعى يعي)، و(تطبيني) في معنى (تستجذبني وتعجبني)، وفيها ضمير فاعل من (العلى)،

---

[1] انظر: الإفصاح 170 : 171 وانظر: العكبري: اللباب 109/2 ويحسب للفارقي تفريّقه في التعليل بين تقدير الحركة للثقل على الياء وتقديرها للتعذر على الألف، غير أني أوافقه على وصفه التأويل الأخير بالتعسف، بل هو جيد كما ذكر بعد ذلك، ولا أوافقه على استعمال الظرف (قط) مع المضارع المستمر؛ إذ هو للماضي، يقول ابن هشام: "(**قطّ**) ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان نحو (ما فعلته قطّ)، وقول العامة: (لا أفعله قط) لحن، أما (**أبـ**ـدًا) فظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان، نحو (لا أفعله أبدا)".

[2] انظر: الإفصاح 173 : 174

والمعنى: أنه لعلوقه بالعلى . وهي اكتساب المفاخر . تستجذبه إليها النهار والمساء، فهي دأبه أبدا، فاسمعا ما أقول وعيا)[1].

[1] انظر: الإفصاح 384

تعدد الروايات

يقول السيوطي: "كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، ربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، ويحتمل أن الشاعر أنشد البيت مرة هكذا ومرة هكذا .. وقد رُوي قوله: (ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها) بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة، فإن صحّ أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صحّ الاستشهاد به على الجواز في غير الضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليه؛ ومن هنا تكثّرتِ الروايات في بعض الأبيات"[1].

وجملة الأبيات التي اعتمد الفارقي في توجيهها نحويا على مسلك (تعدد الروايات) قليلة لا تتجاوز خمسة عشر بيتا : 2 32 34 36 80 85 139 142 162 168 215 وسنعرض لنماذج منها على النحو التالي:

قال الشاعر:

كأنّ سُلافةً من بيتِ رأسٍ يكون مزاجها عسلٌ وماءُ

الإشكال في (مزاجها وعسل)، وذكر الفارقي أن البيت روي برفع (مزاجها وعسل) وبنصب (مزاجها) ورفع (عسل) وبرفع (مزاجها) ونصب (عسل)، أما (ماء) فهو مرفوع لا غير، وذكر في التوجيه أن الرفع فيهما على إضمار الشأن أو القصة في (كان)، و(مزاجها عسل) مبتدأ وخبر، والجملة خبر (كان)، ويمكن أن تكون (كان) زائدة، والجملة بعدها مبتدأ وخبر، وأما نصب (مزاجها) ورفع (عسل) فعلى التقديم والتأخير، غير أن الاسم نكرة، والخبر معرفة، وهذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، ومنه قول القطامي: (ولا يكُ موقف منك الوداعا)[2]، أما رفع (مزاجها) ونصب (عسل) فلا إشكال فيه، إلا أنه يترتب عليه تأويل وتقدير في (ماء)، فيكون مرفوعا بفعل

---

[1] انظر: الاقتراح في علم أصول النحو 88

[2] يقول المبرد: "واعلم أن الشعراء يضطرون، فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة، وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد، ومن ذلك قول حسان: (كأن سلافة من ...) وقول القطامي: (ولا يك موقف ...) انظر: المقتضب 91/4

مضمر دلّ عليه الكلام، كأنه قال: (وخالطها ماء) [1]، أو تقدير خبر، كأنه قال: (فيه ماء)؛ لأن الشيء إذا خالط شيئا فقد خالطه ذلك الشيء أيضا[2].

قال الشاعر:

إذا ما غدونا قال ولدان قومنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيدُ نحطبِ

الإشكال في جزم (يأتنا)، وقد ذكر الفارقي أن الجزم عند الفراء بـ(أن) المفتوحة، فقد أجاز (أن تقم أقم)[3]، ورواه الأصمعي:

إذا ما غدونا قال ولدان قومنا هلمَّ إلى أن يأتيَ الصيدُ نحطبِ

فنصب بـ(أن) ولم يجزم، وقال أبوعلي: (إنشاد الفراء خطأ؛ لأنه جزم بـ(أن) المفتوحة، وليس في كلامهم)، أما (نحطبِ) فجزم لأنه جواب (هلمّ) أو (تعالوا)؛ لأنه في معنى (اجتمعوا نحطب)، وأمر الجماعة بـ(هلمّ) موحد اللفظ على لغة الحجاز، وبنو تميم يقولون: (هلمّوا) فيأتون بالضمير، والحجازية أفصح، قال سبحانه: (قل هلمَّ شركاءكم) فوحد؛ لأنها أسماء أفعال وضعت للاختصار، وليست أفعالا فيكون مجراها في الأمر مجرى الفعل فيه[4].

---

[1] لست مع من يجيز حذف الفعل مع بقاء فاعله؛ لأن الفعل والفاعل مرتبط كلاهما بالآخر وجودا وترتيبا، فلا يجوز حذف أحدهما ولا مخالفة للترتيب المعتاد بينهما؛ ومن ثم أرجح أن تكون البنية العميقة للجملة (فيه ماء) فالمقدر شبه جملة خبر، وهذا ما ذهب إليه بعض النحاة، يقول ابن هشام: "إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا، وكونه مبتدأ والباقي خبرا، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، فيكون الحذف كلا حذف، فأما الفعل فإنه غير الفاعل". انظر: مغني اللبيب 346/2 وانظر: المقتضب 92/4 وللمزيد من معرفة العلاقة بين الفعل والفاعل انظر للباحث: الأفعال اللاشخصية في القرآن دراسة تركيبية دلالية في ضوء علم اللغة التقابلي.

[2] انظر: الإفصاح 63 : 64 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 17

[3] لم أجد هذا الشاهد في معاني القرآن، لكن السيوطي ذكر أن الجمهور يمنعون الجزم بـ(أنْ)، وجوّزه بعض الكوفيين؛ حيث قالوا: إن فصحاء العرب ينصبون بـ(أن) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبوعبيدة واللحياني، ونسبها الأخير إلى بني صبُاح. انظر: الهمع 94/1.

[4] انظر: الإفصاح 107 : 108 وذكر السيوطي أن (هلمّ) بمعنى: اجمعْ واقصدْ وأحضرْ، ومنه

قال الشاعر:

رحم اللهُ أعظما دفنوها بسجستان طلحةَ الطلحات

الإشكال في فتح (طلحة)، وقد ذكر الفارقي أن هذه الكلمة رواها النحويون بالنصب والجر، فمن نصب فعلى إضمار (أعني)؛ لأنه نبّه عليه بضرب من المدح لما تقدم من الترحم عليه، وذهب آخرون في نصبه إلى حذف حرف الجر، كأنه أراد (دفنوها لطلحة)، فلما حذف الجر نصب، كما تقول: مررت بزيد) وفي الضرورة: (مررت زيدا)؛ لأنك أوصلت الفعل بنفسه، أما الجر فعلى تأويل مضاف كأنه في التقدير: (أعظمَ طلحةِ الطلحات) ثم حذف (أعظما) الثاني لدلالة الأولى عليها، كما قال الآخر:

يا من رأى عارضا أرقت له بين ذراعي وجبهة الأسد

أراد (بين ذراعي الأسد وجبهته)، فحذف وجعل الكلام معلقا بالإضافة، وهذا شاذ؛ لأنه يقل في كلامهم حذف الجار مع بقاء عمله، ولكن إذا كان عليه دليل مع تقديره حسن بعض الحسن[1].

(هلمّ شهداءكم) أي أحضروهم، وبمعنى: أقبلْ، فيتعدى بـ(إلى) نحو (هلمّ إلينا)[4]، وقد تعدّى باللام نحو (هلمّ للثريد)، وهذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل. أما بنو تميم فهي عندهم فعل تتصل بالضمائر، فيقولون: هلمّي وهلمّا وهلمّوا وهلْمُمن. وذكر ابن هشام أن (هلم) في اللغة الحجازية يلزم استتار ضميرها، وهي فعل قاصر غير متعد ، وذكر أن التركيب (هلمّ جرا) ليس عربيا محضا؛ لخروج (هلمّ) عن دلالاتها السابقة . انظر: السيوطي: الهمع 126/5 : 127 وابن هشام: قطر الندى 34 والمسائل السفرية في النحو 32 : 35

[1] انظر: الإفصاح 114 : 115 وأورد المالقي هذا الشاهد قائلا: "وأما أن يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مخفوضا فشاذ"، في حين قال ابن عقيل: "قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا .. بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف"، والعكس جائز بالإجماع، فحذف المضاف إليه وبقاء المضاف في مثل قولنا: (بين ذراعي وجبهة الأسد) أمر معروف في كلام العرب، غير أن له شروطا، قال ابن مالك في ذلك: (ويُحذف الثاني فيبقى الأولُ * كحاله إذا به يتصلُ) (بشرط عطف وإضافة إلَى * مثل الذي له أضفتَ الأولا) انظر: المالقي: رصف المباني 412 وشرح ابن عقيل 78/3 وحاشية الصبان 414/2

قال الشاعر:

ألا ليت أيامَ الصفاءُ جديدُ ودهرا تولَّى يا بثينُ يعودُ

الإشكال في كلمتي (الصفاء وجديد)، وقد اعتمد الفارقي في توجيهه على مسلكي (تعدد الروايات والحمل على المعنى) بالإضافة إلى مسلك الصنعة الإعرابية؛ حيث ذكر أن (الصفاء) يروى بالجر والرفع، الجر على الإضافة، و(أيام) اسم ليت، و(جديد) الخبر، وردّ (الجديد) على (الصفاء) وترك (الأيام)، وكان الوجه (جديدة)؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، أو حملا على المعنى، فكأنه قال: (ليت زمان الصفاء جديد)[1].

ورواية (الصفاء) بالرفع فعلى الابتداء و(جديد) خبر عنه، وأضاف (أيام) إلى الجملة إضافة غير محضة، والكلام مفتقر إلى خبر لـ(أيام)، وهو أحد أمرين: أحدهما أنه مضمر تقديره (لنا) كما قيل: (يا ليت أيام الصبا رواجعا) يريد (لنا رواجعا) ، وقد حذف للعلم به، و(رواجعا) نصب على الحال [2]، والآخر الاستغناء بخبر الثاني عن الأول، كما تقول: (ليت زيدا وهندا قائمةٌ) و(زيد منطلق وعمرو)، وأجاز أبوعلي وجها ثالثا، وهو رفع (أيام) على الابتداء، وإضمار القصة في (ليت)، والجملة في موضع خبر[3].

قال الشاعر:

كم عمّة لك يا جرير وخالةٍ فَدْعاءَ قد حلبتْ عليَّ عشاري

سبب ورود هذا البيت هو تعدد إعراب (عمّة)؛ إذ يجوز فيها الرفع والنصب والجر، قال الفارقي: أما الجر فعلى الخبر [4]، يريد تكثير العمات، كما تقول: (كم دار

---

[1] انظر: الإفصاح 165 : 166

[2] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 467/1

[3] انظر: الإفصاح 166 : 167 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 37 ونلحظ في توجيه هذا البيت أن الفارقي لم يأت بتوجيه من تلقاء نفسه، ولم يبدِ رأيه فيما عرضه من آراء.

[4] ليس المقصود بـ(الخبر) هنا الخبر النحوي، وإنما المقصود به (الإخبار) عن الكثرة، أي أن (كم) خبرية، وليست استفهامية.

دخلت!) أي ذلك شيء لا أحصيه كثرة، وأما النصب فعلى الاستفهام، وهو يقصد التكثير أيضا، وأما الرفع فعلى تكثير المرات، و(عمة) واحدة، فيكون المعنى: كم مرة عمة لك، أي: كم مرة خدمتنا عمة لك[1].

قال الشاعر:

لنا حارسا سَوءٍ جعارِ وجيأْلٌ وأعورَ ليليٍّ إذا نامَ حارسا

الإشكال في (جعار)، وقال الفارقي: "إن (جعار) اسم للضبع، وسميت بذلك؛ لأنها تجعر في صوتها، والجعر شدة الصوت، وهي مبنية مثل (حَذامِ وقطامِ) لمضارعتها ما كان أمرا على (فعال) نحو (حذارِ ونزالِ) من حيث كانت معدولة مثلها مؤنثة[2]، قال الشاعر:

إذا قالت حذامِ فصدّقوها فإن القول ما قالت حذامِ

بالكسر في الموضعين، وإن كانت فاعلة في موضع رفع، وكذلك (جعار)، و(جيأل) من أسماء الذئب، وكلاهما رفع على البدل من (حارسا سوء)، كأن التقدير (لنا جعار

---

[1] انظر: الإفصاح 222 والمقتضب 58/3 ومغني اللبيب 314/1 وقيل: إن النصب على الخبر في لغة تميم، فإنهم ينصبون تمييز (كم) الخبرية إذا كان مفردا. انظر: حاشية الصبان 114/4

[2] في موضع آخر يقول الفارقي: إن بناء مثل (حذام ورقاش) لغة بعضهم، وبعضهم يعربه ويجري عليه الإعراب (انظر: الإفصاح 261) ، وذكر السيوطي: أن (فعالِ) علم المؤنث كـ(حَذامِ وقطامِ ورقاشِ وظفار) معرب عند بني تميم، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة، أما الحجازيون فإن باب (حذامِ) عندهم مبني على الكسر إجراءً له مجرى (فَعالِ) الواقع موقع الأمر كـ(نزالِ)؛ لشبهه به في الوزن والعدل والتعريف .. وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كـ(سَفارِ): اسم لماء و(حضارِ) اسم كوكب، فيبنونه على الكسر للشبه السابق، وإنما خصوه بما آخره راء؛ لأن من مذهبهم الإمالة، وإنما يتوصلون إليها بكسر الراء، ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا إليها، وبعضهم يعربه على أصله في (حذام)، قال الأعشى فجمع بين اللغتين: (*ومرّ دهرٌ على وبارِ فهلكت جهرة وبارُ*)، فبنى (وبار) أولا على الكسر، ثم أعربه آخرا؛ لأن قوافي القصيدة مرفوعة. انظر: السيوطي: همع الهوامع 93/1 : 94 وانظر: ابن هشام: قطر الندى

وجيأل)، و(أعور): الغراب؛ لأن العرب كانت تسميه بذلك تفاؤلا له بالعور، وإن لم يكن أعور؛ لحدّة نظره، قال الشاعر:

ويمشي الغراب الأعور العين ناويا مع الذئب يعتسان ناري ومنبدي

و(أعورَ) مجرور بواو (رب)، ولكنه لا ينصرف؛ لأنه على (أفعل)، و(ليليّ) جُر؛ لأنه صفة له، يريد أنه أسود، و(حارسًا) نصب على الحال من الضمير في (نام) العائد إلى (أعور)، والتقدير (ورب أعورَ ليليٍّ إذا نام وهو حارس)؛ لأنه يقال: إنه ينام بإحدى عينيه، ويترك الأخرى مفتوحة تحرسه، فهي إذا نام حارسة له"[1].

قال الشاعر:

سمعت الناسُ ينتجعون غيثا فقلتُ لصيدحَ انتجعي بلالا

الإشكال في ضم (الناس)، وقال الفارقي في توجيهه: "البيت يروى على وجهين: بنصب (الناس) ورفعهم، فمن نصب فأمره ظاهر بـ(سمعت)، ومن رفع فعلى الحكاية؛ لأن (سمعت) فعل غير مؤثر، فجاز أن يعلق وتقع بعده الجمل، وتقدير المعنى (سمعت من يقول: الناس ينتجعون غيثا) أي (يطلبون النجعة)، وهي مكان المطر إذا أجدبوا، وإضمار القول هنا كإضماره في قوله تعالى: (وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) [2]؛ لأن القول يعبر به عن جميع الكلام، فوقعت الحكايات بعده، و(صيدح) اسم ناقته"[3].

---

[1] انظر: الإفصاح 231 : 232 وانظر: ابن عدلان: الانتخاب 44

[2] أي (يقال لهم: أكفرتم)، ومنه قوله: (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) أي يقولون: سلام عليكم، وهو كثير في كلام العرب. (الأنباري: الإنصاف م14 ص113)

[3] انظر: الإفصاح 330 : 331

تعليق ختامي

كان الحديث عن مسلك (الوقف والابتداء) هو آخر ما سطره الباحث في بحثه عن "مسالك التوجيه النحوي" عند الفارقي في كتابه "الإفصاح"، وقد ضم البحث مقدمة ولمحة موجزة عن الألغاز اللغوية ومفهوم التوجيه النحوي، ثم عشرة مسالك للتوجيه النحوي في الكتاب ثم خاتمة متبوعة بقائمة المراجع.

في المقدمة تحدث الباحث عن سبب اختيار الموضوع وأهميته، وفي اللمحة الموجزة تحدث عن مفهوم الألغاز اللغوية، والعلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى المجازي للغز، فـاللغز هو جحر الضبّ الذي يضلل أعداءه في الوصول إليه، ثم استُعِير للمسائل المشكلة في اللغة، فكأن حيرة القارئ أمام الأوجه اللغوية المختلفة تشبه حيرة البدوي أمام أنفاق الضب المتعددة؛ وهو نوعان: إلغاز في المعنى، وقد جرى العرف بين العلماء على تسميته (أبيات المعاني) أو (معاني الشعر)، وممن ألّف فيه الأصمعي وابن قتيبة، والنوع الثاني: إلغاز في الإعراب، من نصب المجرور ورفع المنصوب وجر المرفوع وغير ذلك، وقد عُني العلماء به مثلما عنوا بالنوع الآخر، وألفوا فيه، وكان منهم الفارقي وابن عدلان وابن هشام.

أما "التوجيه النحوي" فهو تحديد وجهٍ ما للحكم، وهو نوعان: توجيه استدلالي وتوجيه تأويلي، والتوجيه الاستدلالي إما أن يعتمد على القياس، ويتضمن: حمل اللفظ على اللفظ وحمل اللفظ على المعنى والتعليل بالعلة والتعليل بالقاعدة، أو يعتمد على السماع فيكون التوجيه قولهم: "هكذا نطقت العرب"، أما التوجيه التأويلي فإن كان العنصر المراد تأويله ذا أصل قريب ظاهر بحيث لا يتطرق الذهن إلى إمكان رده إلى أصل غيره سُمّي التوجيه (ردّا)، وإن كان الأصل موهما يتطلب التحديد أو ممتنعا يتطلب التبرير لصونه عن الخطأ سُمي التوجيه (تخريجا).

وتوجيه الفارقي لمعظم الأبيات توجيه تأويلي؛ لأن تلك الأبيات ما بين موهمة تتطلب تحديدا وممتنعة تتطلب تبريرا؛ ومن هنا تعددت مسالك التوجيه عنده، فشملت: (الصنعة الإعرابية)، و(الرسم الإملائي)، و(الترتيب اللفظي)، و(التقدير والتأويل)، و(التحليل الصرفي)، و(التفسير الدلالي)، و(الصنعة العروضية)، و(الحمل على

المعنى)، و(تعدد الروايات)، و(الوقف والابتداء)، وكان الفارقي بارعا ماهرا مسهبا في توجيهه بشكل يفوق فيه غيره ممن ألفوا في الألغاز النحوية كابن عدلان وابن هشام، غير أن براعته ومهارته في التوجيه لم تمنعنا أن نختلف معه في بعض تحليله وتوجيهه، وقد لفت نظري أثناء القراءة والتحليل عدة أمور:

- الأبيات التي اعتمد الفارقي في تفسيرها النحوي على مسلك واحد قليلة، أما معظم أبيات الكتاب فقد اعتمد في توجيهها على أكثر من مسلك.
- بعض الأبيات لم يبدِ فيها رأيه، مكتفيا بآراء السابقين، وإن اختلف معهم أحيانا.
- بعض الأبيات عرض فيها الفارقي للخلاف بين البصريين والكوفيين، وكان كثيرا ما ينتصر للبصريين، بل ويصفهم بـ(أصحابنا) في مقابل (الكوفيين)، وآراؤه في الكتاب تؤكد أنه بصري المذهب.
- كثرة الشواهد الشعرية والقرآنية التي تؤيد وجهة نظره في تفسير الإلغاز.
- كثرة القواعد النحوية التي احتشد بها الكتاب، مع ذكر بعض القواعد الأصولية.
- كثرة الأحكام النحوية التي تعبر عن فكره النحوي، فكثيرا ما تردّد قوله: (قبيح، قبيح جدا، فيه قبح، ضعيف، ضعيف جدا، حسن، حسن بالغ، جيد بالغ، جائز، بالغ جائز، جائز على ضعف، غير جائز)، وقد لوحظ عليه الاضطراب في أحكامه في مواضع قليلة، فهو يصف التركيب الواحد بأكثر من وصف في مواضع مختلفة، فمثلا (الفصل بين المبتدأ والخبر بما ليس ظرفا ولا جارا) يصفه في موضع بأنه قبيح، وفي ثان بأنه قبيح جدا، وفي ثالث لا يعلق عليه بشيء، وقد كثر عنده التعليل للأحكام النحوية بشكل يوضح فكره ومذهبه النحوي.
- ذكر كثيرا من المصطلحات النحوية، واستخدم مصطلحات بدلالة مصطلحات أخرى، مثل مصطلح (الفاعل) بمعنى (اسم الفاعل).
- تعدّد التوجيه النحوي الذي يرفع الإشكال ويزيل الإلغاز في قليل من الأبيات.
- كتب الألغاز الأخرى لم يخرج أصحابها في التوجيه النحوي عن المسالك التي انتهى إليها الباحث في كتاب (الإفصاح)؛ لأنه يعد موسوعة بالنسبة لغيره من كتب الألغاز من حيث عدد الأبيات والتحليل؛ ولذلك يصلح أن يكون العنوان (مسالك التوجيه النحوي في الألغاز الشعرية من خلال "الإفصاح" للفارقي).

مراجع البحث

. **الفارقي (أبو نصر الحسن): الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. ت: سعيد الأفغاني. ط.ثالثة مؤسسة الرسالة بيروت 1980 (مصدر الدراسة)**

. أحمد الشيخ: كتب الألغاز والأحاجي اللغوية. ط2 الدار الجماهيرية ليبيا 1988

. الأشموني (أحمد): منار الهدى في بيان الوقف والابتدا. ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 2002

. الألوسي : روح المعاني ت: محمد الأمد وعمر السلامي ط. أولى دار إحياء التراث العربي . بيروت 1999

. الأنباري (أبوبركات): الإنصاف في مسائل الخلاف. دار إحياء التراث العربي

. الأنباري (أبوبكر): إيضاح الوقف والابتداء. تحقيق محي الدين عبدالرحمن رمضان. طبعة دمشق 1971

. الأنصاري (زكريا): المقصد تلخيص المرشد. ط/حاشية منار الهدى للأشموني.

. البناء الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. ط/أولى دار الكتب العلمية . بيروت 1998

. د. تمام حسان: الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. ط.الهيئة المصرية العامة للكتاب 1982

. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر. ت: زكريا عميرات. ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 1998

. الجندي (تاج الدين): الإقليد شرح المفصل. ت: د.محمود الدراويش. ط.الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام. السعودية 2002

. ابن جني: الخصائص. ت : محمد علي النجار. ط. دار الكتاب العربي بيروت

. الرضي الاستراباذي: شرح الشافية. دار الكتب العلمية بيروت 1982

. السيوطي: الأشباه والنظائر. ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 1984

ـ : الاقتراح في علم أصول النحو وجدله. تحقيق د.محمود فجال

ـ : المزهر في علوم اللغة ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ط بيروت 1986
ـ : همع الهوامع تحقيق د/عبدالعال سالم مكرم ط.أولى دار البحوث العلمية الكويت1980
. الشوكاني: فتح القدير. ط. المكتبة العصرية بيروت 2006
. الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني. ط/ دار إحياء الكتب.
. د.عبدالله الخثران: مصطلحات النحو الكوفي. ط.أولى القاهرة 1990
. ابن عدلان الموصلي: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب. ت: د.حاتم الضامن. ط.مؤسسة الرسالة بيروت 1985
. العسكري: جمهرة الأمثال. ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 1988
. ابن عصفور: ضرائر الشعر ت: السيد إبراهيم محمد. ط.أولى القاهرة 1980
ـ : المقرب. ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 1998
. ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك. ط (20) دار التراث العربي. القاهرة 1980
. العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب. ت:د.عبدالإله نبهان. ط.أولى دار الفكر المعاصر بيروت 1995
. د.علاء الحمزاوي: أثر الصناعة النحوية والاقتضاء الدلالي في تنوع الوقف القرآني. بحث منشور بالمؤتمر العلمي السنوي لكلية دار العلوم ج المنيا 2008
ـ : الأفعال اللاشخصية في القرآن دراسة تركيبية دلالية في ضوء علم اللغة التقابلي. بحث منشور بمجلة كلية الآداب جامعة المنيا يناير 1998
. الفارسي (أبوعلي): التكملة . ط.ثانية بيروت 1999
. الفراء : معاني القرآن. ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 2002
. المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني. ط.الثالثة دمشق 2002
. المبرد: المقتضب. ت: محمد عبدالخالق عضيمة ط. ثالثة القاهرة 1994
. مكي القيسي: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها. ت: د.محي الدين رمضان. ط.ثالثة مؤسسة الرسالة بيروت 1984
. ابن منظور: لسان العرب. تصنيف: يوسف الخياط. ط دار لسان العربي بيروت

. النحاس : إعراب القرآن. ت: زهير غازي ط.ثالثة عالم الكتب بيروت 1988
ـ : القطع والائتناف. ت: أحمد المزيدي ط.أولى دار الكتب العلمية بيروت 2002
. ابن هشام: ألغاز ابن هشام في النحو. ت: أسعد خضير. مؤسسة الرسالة بيروت
ـ : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ت: محمد محيي الدين. المكتبة العصرية بيروت 2002
ـ : حلّ ألغاز المسائل الإعرابية في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. ت: محمد إبراهيم سليم. ط.مكتبة ابن سينا القاهرة 1989
ـ : قطر الندى وبل الصدى. ط.أولى بيروت 1990
ـ : المسائل السفرية في النحو ت: حاتم الضامن. ط.أولى بيروت1983
ـ : مغني اللبيب ت: الفاخوري. ط.أولى دار الجيل بيروت 1991
. ابن يعيش: شرح المفصل. ط. عالم الكتب بيروت . بدون تاريخ

فهرس الموضوعات

مقدمـة **1**

الألغاز اللغويـة في التراث **2**

مفهوم التوجيه النحوي **4**

الرسـم الإمـلائـي **9**

التحليل الصرفي **17**

الصنعة الإعرابية **23**

الترتيب اللفظي **30**

التقدير والتأويل **38**

الحمل على المعنـى **44**

التفسير الدلالي **48**

الوقف والابتداء **53**

الصنعة العروضية **58**

تعدد الروايات **65**

تعليق ختـامـي **71**

مراجـع البحث **73**

فهرس الموضوعات **76**